

هَذَا نَبِيُّ الْوُصُولِ

فِي عِلْمِ الْأُصُولِ

تَأَلَّفَ

الشيخ أحمد بن محمد بن عوض العبادي

مؤاليد ١٣٠٠ هـ

اعتنى به

عقيل بن زيد المقطري

مؤسسة الريان

للطباعة والنشر والتوزيع

هَذَا نَبْرُ الْوُصُولِ

فِي عِلْمِ الْأُصُولِ

تَأَلَّفَ

الشيخ أحمد بن محمد بن عوض العبادي

مَوْلَيْد ١٣٠٠ هـ

اعْتَنَى بِهِ

عقيل بن زيد المقطري

مؤسسة الريان

للطباعة والتوزيع



جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ ~ ١٩٩٣ م

مؤسسة الزيان
للطباعة والتشيد والتوزيع

بغداد - لبنان - ص.ب. ١٤/٥١٣٦٠ السجل التجاري في بيروت رقم ٥ / ٧٤٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . . أما بعد :

فلقد شاء الله تعالى أن التقى مرة أخرى بشيخي الجليل السيد محمد عز الدين السروي حفظه الله تعالى بعد انقطاع طويل دام عشرات السنين بسبب إغلاق الحدود بين المحافظات الشمالية والجنوبية من اليمن إبان الحكم الاشتراكي لعدن، وشيخنا حفظه الله تعالى من تلاميذ الشيخ الجليل العبادي رحمه الله تعالى .

نعم لقد دار بيني وبين شيخي الكريم ذكر الشيخ العبادي وما له من مؤلفات لم تظهر بعد فذكر لي منظومته التي أقدمها اليوم لطلبة العلم في أصول الفقه والمسمى بـ (هداية الوصول إلى علم الأصول) وهي التي كان استنسخها شيخنا لنفسه فطلبت منه أن يعطيني المخطوطة فبادر مشكوراً بإعطائي إياها فعمدت إلى نسخها ثم دفعتها إلى المطبعة رجاء أن ينفع الله بها .

أسأل الله عزّ وجل أن يجزي مؤلفها وشيخنا خير الجزاء .

كما أسأله أن يجعل هذا الجهد المتواضع لإبراز هذه المنظومة في
ميزان حسناتي إنه سميع مجيب. وختاماً أشكر أخي في الله نوفل بن
منصور بن ثابت البحراني على ما بذله من جهد في نسخ هذه المنظومة.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تنبيه:

في نهاية المنظومة ذكر أن (أبياتها تسعون مع سبعمائة...) فكانه
حصل تحريف فكان يريد أن يقول (أبياتها ستون مع سبعمائة) فحصل
الخطأ إما من الناظم أو من الناسخ فإن لم يكن كذلك فالأبيات فيها نقص
والله أعلم.

وكتب

أبو عبد الرحمن عقيل بن محمد بن زيد المقطري

نعرز - اليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المؤلف
بقلم الشيخ
محمد بن سالم البيحاني

قال رحمه الله تعالى :

هو العالم الكبير والشاعر القدير ناصر السّنة وقامع البدعة مولانا الشيخ أحمد بن محمد بن عوض العبادي ولد باليمن الميمون في إحدى ضواحي (إب) حوالي سنة ألف وثلاثمائة (١٣٠٠ هـ) ونشأ بها في حجر والده وقرأ القرآن عليه ثم رحل من بلاده وهو في السابعة عشرة من عمره لطلب العلم والتفقه في الدين وما زال يجتاز الأقطار ويتنقل من بلاد إلى بلاد حتى انتهى به السير إلى كابل عاصمة الأفغان وبها أقام تسع سنين قرأ في خلالها القرآن مجوداً على شيخه محمد تقي الدين الأفغاني رحمه الله وعليه أيضاً تفقه على مذهب الإمام الشافعي وأخذ بحظ وافر من أصول الفقه والدين والمنطق والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع ثم رجع إلى الهند ومكث في مسجد القصاب بـ (بمبي) وفيه أقام لطلب العلم ثمانية عشر شهراً تقريباً ثم سافر إلى عمان وتزوج في صور وأقام بها اثني عشرة سنة وفيها نظم أرجوزته التي ردّ بها على الإباضية وشيخهم

عبدالله بن حميد السالمي وكان الشيخ إماماً بمسجد السيد يوسف الزواوي بمسقط نَحَوّاً من ستين ومن عمان سافر إلى الحجاز مرتين لحج بيت الله الحرام وسمع في المرة الثانية ب وفاة والده فأزمع الرجوع إلى اليمن وكان طريقه عدن، ولما وصل إلى بلاده فرح به أهلها وكان موضع الحفاوة والتكريم منهم مدة إقامته هناك وتزوج للمرة الثانية وكانت بينه وبين علماء الزيدية مخاصمات ومشاغبات وكلها فيما وقع من الاختلاف بين الأشاعرة والمعتزلة، وقد سمع به السلطان عبد الكريم فضل سلطان (لحج) فطلبه معلماً ومديراً للمدرسة المحسنية بـ (لحج) وكان ذلك بواسطة العامل إسماعيل بن محمد باسلامة الصديق المخلص للشيخ أحمد المذكور فجاء إلى (لحج) وبها أقام تسع سنين وكان السلطان يحبه ويحترمه كثيراً حتى أنه طلبه إلى وظيفة أخرى وأراد ضمه إلى دار الحكومة فأبى الشيخ ذلك وقال: (أنا لا أصلح لشيء غير التعليم والوعظ والإرشاد) ثم تجرد من وظيفته الأولى وبقي السلطان يدفع له راتبه الأول حتى دعاه الأستاذ عطاء حسين ناظر معارف عدن في ذلك الوقت إلى التعليم في مدرسة الشيخ عثمان ولم يمكث فيها إلا ثلاثة أشهر وتأسست حينئذ أندية الإصلاح العربية الإسلامية فأراد أعضاؤها أن يكون صاحب الترجمة معلماً لأبنائهم ومهذباً لأخلاق الأمة العدنية وأعجب به الحاج زكريا محمد الياس وهو من أغنياء عدن الهنود فاتخذته إماماً وخطيباً لمسجده الكائن في الشيخ عثمان فدعا الناس إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة وجاهد في الله حق جهاده وكان أساس دعوته والمحور الذي تدور عليه توحيد الله عز وجل وإخلاص العبادة له تعالى فقام عليه أصحاب البدع والخرافات وأنصارها

شأن كل مصلح وأرادوا به كيداً فجعلهم الله من الأسفلين وسعوا به إلى
الحكام وشوّهوا سمعته في العامة وحاولوا أن يطفئوا نور الله بأفواههم والله
متم نوره ولو كره الكافرون. فلقد آواه أعضاء النادي ونصروه ووقفوا إلى
جانبه وقفة المدافع المخلص وهكذا يفعل من عرف الواجب نحو الأمة
وعلماء الدين فجزاهم الله خير الجزاء وكلل مساعيهم بالنجاح وكانت هذه
الأرجوزة^(١) في الرد على الدجاجة وأتباعهم أشد وقعاً من السيوف
المواضي على رقاب الجبابرة المعاندين ولعموم النفع بها أردنا نشرها
وإذاعتها في المسلمين راجين من الله تعالى أن يشملنا بصلاح دعوات
الناظم آمين^(٢).

محمد بن سالم بن حسين البيهاني

(١) يقصد بها هداية المرید.

(٢) هذه الترجمة أخذتها من هداية المرید إلى سبيل الحق والتوحيد.

(هداية الوصول في علم الأصول)

لمؤلفها الأستاذ الشيخ

أحمد بن محمد بن عوض العبادي

- | | | |
|---|---------------------------|--------------------------|
| ١ | أحمد ربي منزل الكتاب | هدى وذكرى لأولي الألباب |
| ٢ | ثم الصلاة والسلام سرمداً | على ختام المرسلين أحمداً |
| ٣ | عَلَّمَ بالرفق خيار الأمة | كتابهُ المبين ثم الحكمة |
| ٤ | وآله وصحبه الكرام | الحائزين سبق في الإسلام |
| ٥ | وبعد هذي في الأصول القيمة | أرجوزةً بديعةً منظمة |
| ٦ | سميتها هداية الوصول | إلى رياض العلم بالأصول |
| ٧ | واسأل الله تعالى الصمداً | من فضله توفيقه والمددا |
| ٨ | والأجر والإرشاد للصواب | في منهج السنة والكتاب |

(المقدمة)

- | | | |
|----|--------------------------|-------------------------------|
| ٩ | واصل كل ما عليه رُكِّبَا | من كل شيء فوقه تَرَكِّبَا |
| ١٠ | وفرعه الذي عليه يُتَنَى | حَسّاً كَأْسٌ حَائِظٌ أو معنى |
| ١١ | إذ الدليلُ عند أهل العلم | أصلٌ صحيحٌ لا ببناء الحكم |
| ١٢ | والضابطُ المشهورُ للأصول | فنا حصول العلم بالدليل |

- ١٣ من غير تفصيلٍ لما قد أُجْمِلَا
 ١٤ ثم الأصولي عارفُ الأدلةِ
 ١٥ وعارفُ طُرُقِهَا الموصلةِ
 ٢٦ وحال مفت ثم مستفت عهْد
 ١٧ موضوعه أدلةُ الفقه كَم
 ١٨ ومن أصول الدين أيضاً يُسْتَمَد
 ١٩ من أدبٍ مُمَيَّزٍ معروفٍ
 ٢٠ وفهمٍ حكمٍ عملٍ المكلفِ
 ٢١ وطلب الحكم لأجل المصلحة
 ٢٢ وشرحه عند بيان الحكم
- كَكُلِّ أمرٍ للوجوبِ جُمْلَا
 من نصرٍ أو إجماعٍ أو من علةِ
 وحال ذي استفادةٍ مؤهلةِ
 وعلمه أيضاً بحالِ المجتهدِ
 قد دونتهُ في الأصولِ العلمِ
 واللغةِ الفصحى وما منها يُعَدُّ
 كالنحو والبيانِ والتصريفِ
 فقهٍ سوى الأمرِ الضروري فاعرف
 أو كف عن مفسدةٍ مستقبحةٍ
 مفصلاً وما له من قسم

(الحد والرسم)

- ٢٣ الحَدُّ والرسمُ معروفان
 ٢٤ كالحيوانِ الناطقِ المعروفِ
 ٢٥ فالحد من جنسٍ وفصل ألفاً
 ٢٦ وإن يكونا مختلفا في القربِ
 ٢٧ مثاله الإنسان جسمٌ ناطقٌ
 ٢٨ والرسم بالتام وبالنقص وُصِفَ
 ٢٩ فإن بذاتيٍ وخاصيةٍ ضَبِطَ
 ٣٠ مثالُ تامِ الرسمِ خُذَهُ واكْتَفَى
 ٣١ وإن يكن بخاصيةٍ أيضاً فَقَطْ
- حَقَائِقُ الأشياءِ في الأذهانِ
 حقيقة الإنسان من لم يعرف
 أعني القريين فتام وصفاً
 والبعد فالناقصُ يا ذا اللبِّ
 فنَقْصُهُ للبُعدِ وصفٌ لائقٌ
 كالحد بالقسمين أيضاً مُتَّصِفٌ
 فالرسمُ تامٌ وصفه كما شَرِطَ
 كالحيوانِ الكاتبِ المكلفِ
 فناقصٌ لحيثِ والذاتي سَقَطَ

- ٣٢ كضاحك في رسم إنسان بلا
٣٣ وإن يكن بأشهر يرادفه
جنس قريب أو بعيد قد علا
فَحَدُّهُ اللَّفْظِي لَدَى مَنْ يَعْرِفُهُ

(فصل في العقل)

- ٣٤ العقل قالوا حَدُّهُ تَعَذُّرًا
٣٥ وقال قوم فيه من أهل النهى
٣٦ سُبْحَانَهُ فَضْلًا إِنَّهُ النَّاسِ
٣٧ وَهُوَ الْغَرِيزِيُّ وَأَمَّا الْمُكْتَسَبُ
٣٨ وَحَيْثُ كَانَ الشَّرْطُ فِي التَّكْلِيفِ
٣٩ وَالْعِلْمُ أَفْضَلُ مِنْهُ أَيْضًا إِذَا غَدَا
٤٠ وَكَوْنُهُ مِنْ أَشْرَفِ الْمَقَاصِدِ
إِذَا مَا لَهُ مَا هِيَ فَتُذَكَّرًا
بأنه خصيصة أودعها^(١)
في الجن والأُمَلَاكِ وَالْأَنَاسِي
مَا كَانَ بِالتَّجْرِبِ مِنْهُ يُكْتَسَبُ
أَدْرَجْتُ هَذَا الْبَحْثَ فِي تَأْلِيفِي
وَصَفَاءَ لِمَنْ فِي خَلْقِهِ تَفَرَّدَا
لِصَحَةِ الْأَعْمَالِ وَالْعَقَائِدِ

(فصل في العلم)

- ٤١ العلم إدراك النفوس المدركة
٤٢ وهو إلى التصديق والتصور
٤٣ في عُرْفِهِمْ إدراك عين المفرد
٤٤ أو درك نسبة على التحقيق
٤٥ ثُمَّ إِلَى ضَرُورَةٍ وَنَظَرِي
٤٦ فَكُلُّ مَا لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعُهُ
لِكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ تُدْرِكَهُ
مُنْقَسِمٌ وَضَابِطُ التَّصَوُّرِ
مِنْ مَسْنَدٍ إِلَيْهِ أَوْ مِنْ مَسْنَدٍ
لِلْحُكْمِ فِي الْإِسْنَادِ فَالتَّصْدِيقِ
مُنْقَسِمٌ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ
كُلُّ أَمْرٍ عَنْ نَفْسِهِ وَرَفْعُهُ

(١) في المخطوط (ادعها).

- ٤٧ فهو الضروري وأما النظري
٤٨ ويُذرك العلم الضروري المُعتبر
٤٩ كذاكَ من تَوَاتُرِ الْأَخْبَارِ
٥٠ مَرَاتِبُ الْعِلْمِ ثَلَاثٌ تُعْرَفُ
٥١ بِحَسَبِ الْمُضَافِ لِلْيَقِينِ
٥٢ فَأَيُّ إِدْرَاكِ يَكُونُ بِالنُّظَرِ
٥٣ وَالنُّظَرُ الْفِكْرُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ
٥٤ وَإِنْ يَكُنْ يُذْرَكَ بِالشَّاهِدَةِ
٥٥ وَحَقُّهُ الْحَاصِلُ بِالمُبَاشَرَةِ
٥٦ وَالظَّنُّ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى الْعِلْمِ
٥٧ وَحَدُّهُ الرَّاجِحُ مِنْ أَمْرَيْنِ
٥٧" وَالْوَهْمُ فِي الْأَحْكَامِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ
٥٨ وَالْحَكْمُ بِالشَّيْءِ وَبِالنَّقِيضِ لَمْ
٥٩ وَيُسْتَفَادَ الظَّنُّ بِالْأَمَارَةِ
٦٠ وَالشُّكُّ شَرْعاً اسْتَوَا الْأَمْرَيْنِ
٦١ وَهَاكَ حَدُّ السُّهُوِّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
٦٢ وَخَطَا الظَّنُّ الْمُبِينِ زَعْمُ
- فإنه الحاصل بالتفكير
بالشم والذوق وسمع وبصر
كالعلم بالملوك والأمصار
لكل حبر بالعلوم يُوصَفُ
من علم أو حق له أو عين
فإنه علم اليقين المُعتبر
يقين أي ناظر في مطلبه
فعينه في حق من قد شاهده
مع العيان عند من قد بآشرة
أيضاً ويأتي الظن ضد الوهم
والوهم مرجوح بغير من
لأنه نقیض ما يحكم به
يُجزؤه ذو عقل فحاذر الوهم
والعلم بالدلائل المختارة
مُطْرَحُ وَالْحَكْمُ لِلْيَقِينِ
فهو ذُھولُ المرء عما علما
إن صاحب الظن الطريح الجزم

(الجهل وأنواعه)

- ٦٣ وفقد إدراك الأمور الممكنة
٦٤ جهل بسيط إن خلا عن وهم
إدراكها لكل شخص أمكنة
فيمن يكون قابلاً للعلم

- ٦٥ وغيره المركب الذي يُعَدُّ أضرب من جهلٍ بسيطٍ أو أشدَّ
٦٦ لأنه تَصَوُّرُ الشَّيْءِ عَلَى خلاف ما عليه عند العقلاء
٦٧ وهو إذا وصف لفاقد جسده لجهله الحق وحال نفسه

(التكليف)

- ٦٨ إلزام ذي عقلٍ من الأناسي وصحة في مُعْظَمِ الحَوَاسِ
٦٩ مبلغ دعوة مَنْ دَعَاهُ مِنْ مُرْسَلٍ بِالْحَقِّ مِنْ مَوْلَاهُ
٧٠ وغير معذورٍ وغير مُكْرَهٍ فِي تَرْكِ أَوْ فَعْلٍ لِمَا عَنْهُ نُهِيَ
٧١ وَالْحَقُّ لَا تَكْلِيفَ فِي الْمُبَاحِ فِعْلاً وَتَرْكاً لِانْتِفَاءِ الْجُنَاحِ
٧٢ وَالْخُلْفُ فِي الْمَكْرُوهِ وَالْمُنْدُوبِ وَصَحَّ فِي التَّحْرِيمِ وَالْوَجُوبِ
٧٣ وَالْأَمْرُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَشْيَاءٍ وَجِبَ مِنْ دُونِ تَعْيِينِ لَهُ وَقْتُ الطَّلَبِ
٧٤ فَوَاحِدٌ أَوْجَبَهُ لَا بَعِيْنَهُ كَحَائِثٍ كَفَرَ عَنْ يَمِيْنِهِ

(الحكم وأنواعه)

- ٧٥ وَمُطْلَقُ الْحُكْمِ ثُبُوتُ النَّسَبَةِ كَالْحَجِّ فَرَضٍ وَالطَّوَافِ قُرْبَةٍ
٧٦ أَوْ نَقِيْهَا فَلَا تَحِلُّ الْغِيْبَةُ وَلَا تَكُونُ أَمْرًا خَطِيْبَةً
٧٧ وَهُوَ لِشَرْعِيٍّ وَعَقْلِيٍّ قِسْمٌ أَيْضاً وَعَادِيٍّ وَبِالضُّبْطِ فَهَمْ
٧٨ أَمَّا الَّذِي بِالشَّرْعِ مِنْ حُكْمٍ وَصِفَ فَهُوَ الَّذِي عَنْ وَضْعِهِ لَا يَخْتَلِفُ
٧٩ وَالْقَطْعُ بِالثَّبُوتِ أَوْ بِالْعَدَمِ أَوْ بِالْجَوَازِ فَهُوَ عَقْلِيٌّ سُمِّيَ
٨٠ فَأَيُّ شَيْءٍ لَا يَصِحُّ عَدَمُهُ فَالوَاجِبُ الْعَقْلِيُّ لَدَى مَنْ يَعْلَمُهُ

- ٨١ أو الثبوت لم يصح بحال
 ٨٢ أو أمكننا مثل وجود المطر
 ٨٣ والحكم بالثبوت أو بالإنقاف
 ٨٤ بالربط ما بين الثبوت أن يقع
 ٨٥ كإنتفاء الماء يثبت الظما
 ٨٦ ويتفني الري إذا ما فقدا
 عقلاً فذا بعرف بالمحال
 فجائز في كل عقل نير
 ما بين شيئين ثبوتاً وإنقافاً
 وبين نفي فهو عادي وقع
 ويتفني الثاني لدى وجود ما
 ويوجد الري إذا ما وجد

(الحكم الشرعي)

- ٨٧ الحكم في الشرع خطاب الله
 ٨٨ وإنما التبليغ شأن الرسل
 ٨٩ أنواعه مخصصة مقررة
 ٩٠ فخمسة من تلك تكليفية
 ٩١ وتقسّم الأولى إلى الوجوب
 ٩٢ والخامس المباح للتخيير
 ٩٣ فما اقتضى الفعل اقتضاء جازماً
 ٩٤ والفرض والواجب حكم واحد
 ٩٥ واعتبر الواجب عند الشافعي
 ٩٦ وغاير النعمان بين الواجب
 ٩٧ أو اقتضاء غير جازم حسب
 ٩٨ أو اقتضى التخيير بين دين
 ٩٩ ومن نوى بفعله الخير فقد
 أوامراً تعد أو نواهي
 عن ربهم في كل شر منزل
 بالغة بالعقد عقد العشرة
 وخمسة وضعية شرعية
 والحظر والمكروه والمنذور
 في شرعنا الموصوف بالتيسير
 بالفرض والترك الحرام علماً
 ومثل دين باطل وفاسد
 في الحج غير الفرض فاحفظه وع
 والفرض بالإطلاق في المراتب
 في الترك مكروه وفي الفعل ندب
 فقد أباحه كلا الأمرين
 يوجر بالنية حسبما ورد

(المستحب والمؤكد)

- ١٠٠ وغير ما اقتضاه بالجزم الطلب
 ١٠١ فَمَا عَلَيْهِ وَاطْبَ الرَّسُولُ
 ١٠٢ إِنْ لَمْ يُخَصَّصْ فَعَلُهُ بِالْمُصْطَفَى
 ١٠٣ وَإِنْ لَهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ تَرَكَ
 ١٠٤ أَمَّا إِذَا أَقْلَ مِنْهُ فِعْلاً
 ١٠٥ وَعَدُّ تَشْرِيعاً لَدَى أَهْلِ النَّهْيِ
 ١٠٦ وَكُلَّ مَا أَنْشَأَهُ مِنَ الْقُرْبِ
 ١٠٧ فَإِنَّهُ نَطَوُّعٌ إِذَا وَقَعَ
- إِذَا مُؤَكَّدٌ وَإِذَا مُسْتَحَبٌّ
 فَإِنَّهُ الْمَوْكَّدُ الْمَقْبُولُ
 فَالْحُكْمُ لِلْعُمُومِ شَرْعاً عَرِفاً
 فَمُسْتَحَبٌّ فَعَلُهُ بِغَيْرِ شَكٍّ
 أَوْ لَمْ يَعُدْ لِفِعْلِهِ فَالْأَوَّلَى
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ تَرْكِهِ عَنْهُ نَهْيٌ
 وَلَمْ يَرِدْ شَرْعاً بِعَيْنِهِ الطَّلَبُ
 مُوَافِقاً لِلشَّرْعِ غَيْرَ مُتَدَعٍ

(الأحكام الوضعية)

- ١٠٨ وَيَعْدُ هَاكَ الْخَمْسَةُ الْوَضْعِيَّةُ
 ١٠٩ السَّبَبُ الشَّرْطُ الصَّحِيحُ الرَّابِعُ
 ١١٠ فَكُلُّمَا تَأْثِيرُهُ بِالْعَدَمِ
 ١١١ كَالطُّهْرِ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ مُتَضِحٌ
 ١١٢ وَالطُّهْرُ مَوْجُودٌ بِلا صَلَاةٍ
 ١١٣ وَالْمَانِعُ الْوَصْفُ الَّذِي قَدْ أَثَرَى
 ١١٤ أَمَّا الَّذِي وَجُودُهُ يَسْتَوْجِبُ
 ١١٥ كَالْوَقْتِ لِلصَّلَاةِ وَالْهَالِلِ
 ١١٦ وَمَا لِيذِي وَجْهَيْنِ وَجْهٌ يُعْتَبَرُ
 ١١٧ فَهُوَ الصَّحِيحُ وَهُوَ فِي الْعِبَادَةِ
- مَعَ شَرْحِهَا وَاضِحَةٌ جَلِيَّةٌ
 مِنْ هَذِهِ الْبَاطِلُ ثُمَّ الْمَانِعُ
 لَا بِالْوُجُودِ فَهُوَ شَرْطٌ قَدْ سُمِيَ
 لِكُونِهَا مِنْ دُونِ شَرْطٍ لَمْ تَصِحْ
 كَمَا تَرَى فِي غَالِبِ الْأَوْقَاتِ
 وَجُودُهُ نَفِيّاً لِحُكْمٍ لَوْ طَرَى
 ثُبُوتَ حُكْمٍ بَعْدَهُ فَالسَّبَبُ
 لِلصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ خُذْ مِثَالِي
 فِي فِعْلِهِ الْإِجْزَاءُ فِي الشَّرْعِ الْأَعْرُ
 مَا لَيْسَ مُحْتَاجاً إِلَى الْإِعَادَةِ

١١٨ وَإِذَا تَفُودُ صَحَّتِ الْعُقُودُ وَدُونَ ذَلِكَ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ

(العزيمة والرخصة)

- ١١٩ ثُبُوتُ حُكْمٍ بِدَلِيلٍ أَوَّلٍ
١٢٠ وَرُخْصَةٌ لِلْعُذْرِ إِنْ تَغَيَّرَا
١٢١ كَالسَّبَبِ الْأَصْلِيِّ بِلا امْتِرَاءٍ
١٢٢ فَذَاكَ أَصْلٌ فِي الرِّضْوَةِ فَاعْلَمْ
- عَزِيمَةٌ فِي ضَابِطِ الشَّرْعِ الْجَلِيِّ
مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ الْأَصْلِيِّ تَرَى
مِنْ حَدَثٍ قَدْ قَامَ بِالْأَعْضَاءِ
وَالْمُقْتَضَى لِلْمَسْحِ وَالتَّيْمُمِ

(الآداء والقضاء)

- ١٢٣ الْوَقْتُ ظَرْفٌ لِلْمُؤَدَّى وَالسَّبَبُ
١٢٤ وَلِلْآدَاءِ شَرْطٌ وَعِنْدَنَا الْقَضَا
١٢٥ ثُمَّ الْآدَا مَا كَانَ فِي الْوَقْتِ وَقَعَ
١٢٦ وَلَوْ يَكُونُ الْبَعْضُ مِثْلَ رَكْعَةٍ
١٢٧ إِذْ شَرْطُهَا بَأَن تَكُونَ كُلُّهَا
١٢٨ وَفِعْلُهُ فِي خَارِجِ الْوَقْتِ قَضَا
١٢٩ وَإِنْ لَغِيَ خَلَلٌ أَعَادَهُ
١٣٠ ثُمَّ الْمُؤَدَّى قَاصِرٌ وَكَامِلٌ
١٣١ مِنْ وَاجِبٍ وَسُنَّةٍ وَمُسْتَحَبٍّ
١٣٢ كَمَا يُؤَدَّى الْفَرَضُ فِي جَمَاعَةٍ
١٣٣ فَذَا هُوَ الْكَامِلُ أَوْ مِنْهَا يَدْعُ
١٣٤ مَعَ كَوْنِهَا مُمَكِّنَةً فَقَاصِرٌ
- لِكُلِّمَا فِيهِ مِنَ الْفَعْلِ وَجَبَ
لَيْسَ بِأَمْرٍ آخِرٍ لَهُ اقْتَضَى
أَوْ بَعْضُهُ إِنْ فَضَّلَهُ مِنْهُ امْتَنَعَ
قَدْ أُدِّيَتْ فِي الْوَقْتِ إِلَّا الْجُمُعَةُ
فِي وَقْتِهَا الشَّرْعِيِّ الَّذِي حُدِّدَ لَهَا
جَمِيعُهُ مِنْ بَعْدَمَا الْوَقْتُ مَضَى
مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ فَالْمُعَادَةُ
فَأَيُّ مَا اسْتَوْعَبَ فِيهِ الْعَامِلُ
وَمَا لَهُ مِنْ هَيْئَةٍ وَمِنْ أَدَبٍ
مُسْتَوْفِيًا آدَابُهَا الْمَشَاعَةُ
أَوْ كَوْنُهُ بِلا جَمَاعَةٍ يَقَعُ
لِتَرْكِ مَطْلُوبٍ عَلَيْهِ قَادِرٌ

(لا تكليف إلا بالشرع)

- ١٣٥ وليس قبل الشرع حكم يعلم
 ١٣٦ بحيث يجزىء كل من قد عمله
 ١٣٧ فشكر مولانا عظيم الشأن
 ١٣٨ وكل مشروع لنا معقول
 ١٣٩ وخالف في ذلك المعتزلة
 ١٤٠ دليلاً انتفا العذاب القطعي
 ١٤١ والأصل في المنافع الحل كما
 ١٤٢ لكن عندنا دليل الحل
- على العباد تركه محرم
 خيراً وشرأ كل من قد أهمله
 في الشرع واجب على الإنسان
 مسلم لدى النهي مقبول
 فحكموا العقل بما أن يعقله
 من قبل بعث الله رسل الشرع
 يقول بالتحريم بعض العلماء
 أقوى وفي الحل فكأن العقل

(الحسن والقبح)

- ١٤٣ وكل ممدوح من الفعل حسن
 ١٤٤ وأي فعل لا ولا فواصلة
 ١٤٥ والحسن فاعلم لازم المأمور به
 ١٤٦ فكلما يطلبه الشرع حسن
 ١٤٧ وحسنه جاء على قسمين
 ١٤٨ إما لمعنى حل في الأعيان
 ١٤٩ معنى يكون ظاهراً في الوصف
 ١٥٠ كالحسن في الصلاة للتعظيم
 ١٥١ والثاني كالزكاة فرضاً تدفع
 ١٥٢ فحسنها تخفيفها من ضرر
- وكل مذموم قبيح ممتنع
 أعني المباح فافهم الضابطة
 والقبح في المنهي ودع ما يشبهه
 وما نهى عنه القبح فأنبذ
 والنهي مثله بغير مبین
 لذاتها وهو هنا نوعان
 أولاً حقاً مشابهاً في العرف
 لذی الجلال المنعم الكريم
 لمن لها في حاجة يستفيع
 بدفعها لمن يلي بفقر

فَحُسْنُهُ لِغَيْرِهِ لَا يَشْتَبِهُ
وَذَاكَ فِي أَرْكَانِهَا لَا يَدْخُلُ
وَحُسْنُهُ لِغَيْرِهِ تَعَدَّى
حُسْنَ الْجِهَادِ لِعُلُوِّ الْكَلِمَةِ
أَوْ كَوْنُهُ وَصْفًا لَهُ أَيْضًا عِلْمٌ
وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ حَيْثُ وَجِدَا
الْقَتْلُ وَالزَّانَا وَغَيْرُ ذَيْنِ
وَصْفًا لَهُ فِي الْعُرْفِ أَوْ مُجَاوِرًا
وَصَوْمِ يَوْمِ فِطْرِهِ شَرعًا وَجِبَ

١٥٣ وَكُلُّمَا لَا يَحْصُلُ الْمَأْمُورُ بِهِ
١٥٤ مِثْلُ الْوُضُوءِ فِي الصَّلَاةِ يُفْعَلُ
١٥٥ أَوْ يَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ بِالْمُؤَدَّى
١٥٦ مِثَالُ ذِي الْقَضِيَّةِ الْمُسْلِمَةِ
١٥٧ وَالْقُبْحُ فِي الْمَنْهِي لِعَيْنِهِ لَزِمَ
١٥٨ وَالنَّهْيُ شَرعًا جَاءَهُ مُؤَكَّدًا
١٥٩ مِثَالُ مَا جَافِيَ قِيَحِ الْعَيْنِ
١٦٠ فَقُبْحُهُ لِلْغَيْرِ أَيْضًا قَدْ يُرَى
١٦١ مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي مَحَلٍّ مُغْتَصَبٍ

(الْكَلَامُ وَأَقْسَامُهُ)

كَالَّذِينَ يُسَرُّ لَمْ يُبَحَّ بَيْعَ الرُّبَا
أَقْسَامُ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ الْمُتَشَكِّلِ
لِعَدَمِ الْوَضْعِ لِمَعْنَى يُعْقَلُ
فَذَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ الَّذِي اشْتَهَرَ
بِحَيْثُ مَعْنَاهُ بِهِ الْفَهْمُ اسْتَقْلَلُ
مِنَ الزَّمَانِ مُطْلَقًا نَحْوَ الْهَدْيِ
كَقَامٍ أَوْ يَقُومُ فَهُوَ الْفِعْلُ
فَالْحَرْفُ أَيْضًا نَحْوَ هَلْ مِنْ عِلْمٍ
كَمِثْلٍ خَيْرٍ وَكَتَبْتُ بِالْقَمِ
فِي نَحْوِ يَقْضِي اللَّهُ مَا أَرَادَهُ

١٦٢ وَحَدُّهُ لَفْظٌ مُفِيدٌ رُكْبًا
١٦٣ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ
١٦٤ وَاللَّفْظُ قِسْمَانِ فَلَفْظٌ مُهْمَلٌ
١٦٥ وَالثَّانِي مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى يُعْتَبَرُ
١٦٦ فَإِنْ يَكُ اللَّفْظُ عَلَى مَعْنَاهُ دَلٌّ
١٦٧ فَالاسْمُ إِنْ مَعْنَاهُ قَدْ تَجَرَّدَا
١٦٨ وَإِنْ عَلَى زَمَانِهِ يَدُلُّ
١٦٩ أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَقِلَّ بِالْفَهْمِ
١٧٠ وَالْقَوْلُ لِلْمَفْرَدِ وَالْجُمْلَةُ عَمٌّ
١٧١ وَالْجُمْلَةُ الْكَامِلَةُ الْإِفَادَةُ

١٧٢ وَغَيْرَهَا نَاقِصَةٌ مَا لَمْ تُفَد
 ١٧٣ وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ إِنْشَاءً وَخَبَرٌ
 ١٧٤ فَخَبَرٌ كَقَامَ أَوْ يَقُومُ
 ١٧٥ وَغَيْرُهُ الْإِنْشَاءُ إِمَّا لِلطَّلَبِ
 ١٧٦ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَقَدْ يَأْتِي الْخَبَرُ
 ١٧٧ كَالنَّذْرِ وَالسَّلَامِ ثُمَّ الْبَسْمَلَةُ
 ١٧٨ وَقَسَمَ الْأَوَّلُ أَهْلُ الْفَنِّ
 ١٧٩ وَقَسَمَ وَغَرَضٌ تَرْجِي
 ١٨٠ وَلِلنَّذَا يَا صَاحٍ وَاسْتِفْهَامٍ

سَامِعَهَا حَكْمًا كَأِذَا مَا نَجْتَهْدُ
 فَإِنْ يَكُنْ فِي الْخَارِجِ الْمَعْنَى ظَهَرَ
 وَاللَّهُ بَرٌّ وَاسِعٌ عَلَيْهِمُ
 لِغَيْرِ شَيْءٍ حَاصِلٍ وَقَدْ الطَّلَبُ
 لَفْظًا وَلِلْإِنْشَاءِ مَعْنَى اشْتَهَرَ
 وَصِيغَةُ الْعُقُودِ ثُمَّ الْحَنْدَلَةُ
 لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَلِلتَّمْنَى
 نَحْوُ لَعَلِّي فِي الطَّرِيقِ الْمُنْجَى
 أَيْضًا كَهَلِ صَلَّيْتُ فِي الْمَقَامِ

(الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ)

١٨١ فَمَا بِهِ اسْتِدْعَا حُضُورِ الْفِعْلِ
 ١٨٢ فَالْأَمْرُ أَوْ أَذْنَى إِذَا مَا وَقَعَا
 ١٨٣ وَإِنْ يَكُونَا بِالتَّسَاوِي اتَّصَفَا
 ١٨٤ فَخُذْ مِثَالَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْجَلِيِّ
 ١٨٥ وَالْأَمْرُ مِنْ لَازِمِهِ قَدْ اقْتَضَى
 ١٨٦ كَالْأَمْرِ فِي الْإِمْسَاكِ فِي النَّهَارِ
 ١٨٧ وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ قَدْ تَعَيَّنَا
 ١٨٨ مِنْ غَيْرِ صَارِفٍ لِحَمْلِ الْأَصْلِ
 ١٨٩ وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ لِلإِبَاحَةِ
 ١٩٠ أَوْ إِنْ يَكُ الْحَظَرُ لِعَارِضٍ وَقَعَ

بَعْدَ انْتِهَاءِ الْقَوْلِ مِنْ مُسْتَعْلٍ
 بِصِيغَةِ الْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ الدُّعَا
 فَمِنْهُمَا ذَاكَ التَّمَّاسُ عُرِفَا
 كَأَعْمَلْ وَقُلْ فِي نَهْيِهِ لَا تَعْمَلْ
 نَهْيًا عَنِ الضَّدِّ إِذَا مَا اعْتَرَضَا
 نَهْيًا يُرَى أَيْضًا عَنِ الْإِفْطَارِ
 وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ قَدْ تَبَيَّنَا
 إِلَى احْتِمَالِ غَيْرِهِ كَالنَّفْلِ
 فِي شَرْعِنَا الْمُؤَصُّوفِ بِالسَّمَاخَةِ
 فَيَارْتِفَاعِ الْعَارِضِ الْحُكْمُ ارْتَفَعَ

١٩١ مِثَالُهُ التَّحْرِيمُ لِلْبَيْعِ وَقَع
 ١٩٢ وَالصَّيْدَ مَحْظُورٌ عَلَى مَنْ أَحْرَمَا
 ١٩٣ وَيُطْلَقُ الْأَمْرُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَخْصِ
 ١٩٤ وَهُوَ مَجَازٌ ظَاهِرٌ فِي الْغَيْرِ
 ١٩٥ وَقِيلَ ذَا مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا
 ١٩٦ وَصِيغَةُ أَفْعَلُ قَدْ أَتَتْ لِلأَمْرِ
 ١٩٧ وَالأَمْرُ بِالْمَضْدَرِ وَالْمُضَارِعِ
 ١٩٨ وَلَمْ تُفْعَدْ تَكَرَّاراً أَوْ فَوْرِيَّةً
 ١٩٩ وَإِنْ وَجَدَتْ مُقْتَضَى التَّكَرَّارِ
 ٢٠٠ وَقَدْ أَتَتْ صِيغَتُهُ يَا صَاحِ
 ٢٠١ وَالْأَذْنَ والتَّعْجِيزِ والتَّحْقِيرِ
 ٢٠٢ مَا بَيْنَ اثْنَيْنِ يَرَى فَصَاعِداً
 ٢٠٣ وَجَاءَ لِلْإِنْذَارِ وَالْإِكْرَامِ
 ٢٠٤ وَمَا بِهِ اسْتِدْعَاءٌ فَهْمٌ عَنْ خَبَرٍ
 ٢٠٥ وَفَسَّرُوا اسْتِدْعَاءَ غَيْرِ الْمُمَكِّنِ
 ٢٠٦ وَطَلَبَ الْمُمَكِّنِ بِالتَّرَجُّيِ

وَبِإِنْقِضَا الْجُمُعَةِ بِالْأَمْرِ ارْتَفَعَ
 وَلَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهِ مُحَرَّمَا
 كَمَا عَلَيْهِ الْعُرْفُ بِالتَّخْصِصِ نَصٌ
 كَقَوْلِهِمْ شَاوَرْتُهُ فِي الْأَمْرِ
 عَلَى اخْتِلَافٍ شَاعَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ
 كَادَعُ وَقُلْ يَا رَبِّ يَسِّرْ أَمْرِي
 مَعَ لَامِهِ كَنَحْوِ مِنَّا وَلِيَعِ
 لِأَنَّهَا لَطَلَبُ الْمَاهِيَّةِ
 وَالْفَوْرِ فَاقْبَلُهُ وَلَا تُمَارِ
 لِلنَّدْبِ وَاتَّهَدِيدِ وَالْمُبَاحِ
 أَيْضاً وَلِلتَّكْوِينِ وَالتَّخْيِيرِ
 كَخُذْ بِقَوْلِ مَالِكٍ أَوْ أَحْمَدَ
 وَلِلدَّعَا وَغَيْرِ ذِي الْأَقْسَامِ
 فَذَاكَ الاسْتِفْهَامُ مِثْلُ مَا الْحَوْرُ
 تَمْنِيّاً كَلَيْتَ عُمْرِي مَا فَنَى
 كَلَيْتَ لِي اسْتِطَاعَةً لِلْحَجِّ

(فصل الدليل)

٢٠٧ وَكَلِمَا يَلْزَمُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ
 ٢٠٨ أَوْ مَا عَلَيْهِ الظَّنُّ قَدْ تَوَقَّفَا
 ٢٠٩ وَهُوَ طَرِيقُ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ
 إِذْرَاكَ شَيْءٍ آخِرٍ بِصُورَتِهِ
 فَهُوَ الدَّلِيلُ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا
 لِكُلِّ ذِي فِكْرٍ صَحِيحٍ سَامِي

- ٢١٠ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ لَا مَحَالَةَ
 ٢١١ وَأَنْحَصَرَ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ
 ٢١٢ ثُمَّ الشُّرُوطُ لِلدَّلِيلِ الْمُعْتَبَرِ
 ٢١٣ فَأُولُ الشُّرُوطِ كَوْنُ النَّاطِرِ
 ٢١٤ وَكَوْنُهُ يَنْظَرُ فِي دَلِيلِ
 ٢١٥ وَأَنْ يَكُونَ فِكْرُهُ مُسْتَوْعِباً
 ٢١٦ شَكْلاً قَضَايَاهُ الْمُقَدِّمَاتُ
 ٢١٧ وَيَحْصُلُ الْيَقِينُ بِالنَّقْلِيِّ مَعَ
 ٢١٨ وَقِيلَ إِنْ قُيِّدَ بِالتَّوَاتُرِ
 ٢١٩ وَضَابِطُ الْيَقِينِ قَدْ تَقَرَّرَا
 ٢٢٠ لِأَنَّهُ إِطْمِئْنَانُ قَلْبِ الْمُسْتَدِلِّ
- بِرَهَانِ الْعِلَّةِ أَوْ دَلَالَةِ
 تَطَابُقِ تَضَمُّنِ الْإِتِّزَامِ
 قَدْ أُوجِبُوا إِسْتِيفَاءَهَا لِمَنْ نَظَرَ
 مَكْمَلِ الْأَلَاتِ غَيْرِ قَاصِرِ
 لَا شَبَهَةَ تُفْضِي إِلَى التَّضْلِيلِ
 شُرُوطُهُ جَمِيعُهَا مُرْتَبِأً
 وَكَوْنُهَا أَيْضاً مُسَلِّمَاتُ
 قَرَائِنِ تَصَحُّبِهِ إِذَا وَقَعَ
 إِذْ لَيْسَ فِي قَطْعِيَّهِ مَنْ يَمْتَرِي
 بِالْعِلْمِ جَزْماً بَعْدَ شَكِّ قَدْ طَرَى
 بِالْحُكْمِ بِالْإِنْتِجَاجِ مِمَّا يَسْتَدِلُّ

(مَأْخَذُ الْأُصُولِ)

- ٢٢١ مِنَ الْكِتَابِ يُؤْخَذُ الدَّلِيلُ
 ٢٢٢ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَتَقْرِيرٍ ثَبَتَ
 ٢٢٣ كَذَلِكَ مِنْ إجماعِ كُلِّ مُجْتَهِدٍ
 ٢٢٤ وَالرَّابِعُ الْقِيَاسُ مِنْ أَصْلِ عِلْمٍ
 ٢٢٥ فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ الْأُصُولُ
 ٢٢٦ كَذَلِكَ فَتَوَى عَالِمٍ مُجْتَهِدٍ
 ٢٢٧ ثُمَّ الْبَقَى أَصْلُ عَلَى مَا كَانَا
 ٢٢٨ وَذَا رُجُوعُ الْحُكْمِ فِي الْقَضِيَّةِ
- شَرْعاً وَمِمَّا سَنَهُ الرَّسُولُ
 مَعَ عِلْمِهِ الْأَمْرِ الَّذِي عَنْهُ سَكَتَ
 فِي أَيِّ عَصْرٍِ بِالشُّرُوطِ قَدْ عُقِدَ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالنَّصِّ مِنْ أَصْلِ صَدَمٍ
 لِلْحُكْمِ مِنْهَا يُؤْخَذُ الدَّلِيلُ
 أَصْلٌ وَلَكِنْ خُصَّ بِالْمُقَلِّدِ
 إِنْ لَمْ تَجِدْ لِرَفْعِهِ بُرْهَانَا
 شَرْعاً إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ

(تَقْسِيمُ اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ وَصْفِهِ)

- ٢٢٩ أَقْسَامُهُ تَوَاطُرُ مُشْكِكُ
 ٢٣٠ وَالنَّصُّ وَالظَّاهِرُ ثُمَّ الْمُجْمَلُ
 ٢٣١ وَالْعَامُّ ثُمَّ الْخَاصُّ مِنْهُ يُفْرَدُ
 ٢٣٢ فَلِذُو تَوَاطٍ بِمِثْلِ زَيْدٍ وَعَلِيٍّ
 ٢٣٣ قَدْ اسْتَوَتْ أَفْرَادُ مَعْنَاهُ بِلا
 ٢٣٤ وَأَيُّ لَفْظٍ مُفْرَدٍ دَلٌّ عَلَى
 ٢٣٥ كَالْقُرَى وَالْعَيْنِ بِلَفْظٍ مُشْتَرَكٍ
 ٢٣٦ مُشْكِكُ كَالنُّورِ وَالْوُجُودِ
 ٢٣٧ بِالضُّعْفِ وَالْقُوَّةِ وَالْإِمْكَانِ
 ٢٣٨ وَوَضْعُ الْفَاضِلِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ
 ٢٣٩ وَأَسَدٌ لَيْثٌ هِزْبٌ قِسْوَةٌ
 ٢٤٠ مِنْ حَيْثُ أَنَّ اللَّفْظَ ذُو تَعَدُّدٍ
 ٢٤١ وَفِي اخْتِلَافِ الْمَاهِيَاتِ بِالْغَيْرِ
 ٢٤٢ وَأَيُّ لَفْظٍ شَائِعٍ مُسْتَعْمَلُ
 ٢٤٣ فَإِنَّهُ الْحَقِيقَةُ اللَّغَوِيَّةُ
 ٢٤٤ أَمَّا الَّتِي بِوَضْعِ أَهْلِ الشَّرْعِ
 ٢٤٥ أَوْ وَضْعِهَا بِالْعُرْفِ لَا الصَّنَاعَةَ
 ٢٤٦ وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا فِي غَيْرِ مَا
 ٢٤٧ فَهُوَ الْمَجَازُ وَهُوَ بِالْقَرِينَةِ
 ٢٤٨ وَهُوَ هُنَا قِسْمَانِ لَا زِيَادَةَ
- تَرَادُفُ تَبَايُنُ مُشْتَرَكُ
 مُبَيِّنُ مَعْنَاهُ أَوْ مُؤَلِّ
 كَذَلِكَ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ
 وَخَالِدُ أَفْرَادٍ مَعْنَى الرَّجُلِ
 تَفَاوُتٌ فِي كُلِّ مَا قَدْ شَمِلَا
 أَكْثَرُ مِنْ مَعْنَى بِوَضْعِ قُبُلَا
 كَمَا يُعَدُّ مُجْمَلًا مِنْ غَيْرِ شَكِّ
 وَذَلِكَ لِلتَّفَاوُتِ الْمَوْجُودِ
 وَبِالْجَوَابِ فَاعْرِفِ الْمَعَانِي
 تَرَادُفُ مِثْلُ أَبٍ وَوَالِدٍ
 وَسَبْعٌ وَضَيْغَمٌ وَحَيْدَرَةٌ
 دَلٌّ عَلَى مَعْنَى بِسَيْطٍ مُفْرَدٍ
 تَبَايُنُ يُسَمَّى كَخَيْلٍ وَبَقَرٍ
 فِيمَا لَهُ عُرْفًا بِوَضْعِ أَوَّلٍ
 وَغَيْرُهَا شَرْعِيَّةٌ عُرْفِيَّةٌ
 شَرْعِيَّةٌ أَيْ بِاعْتِبَارِ الْوَضْعِ
 فَإِنَّهَا الْعُرْفِيَّةُ الْمُشَاعَةُ
 لَهُ مِنَ الْوَضْعِ الَّذِي تَقَدَّمَ
 أَيْ الَّتِي لِفَهْمِهِ مُبَيِّنَةٌ
 أَعْنِي مَجَازَ الْحَذْفِ وَالزِّيَادَةَ

٢٤٩ فَاَلْحَذْفُ أَيْضًا مِثْلُ سُؤْلِ الْقَرْيَةِ
 ٢٥٠ وَمِنْهُ عَقْلِي وَمِنْهُ الْمُرْسَلُ
 ٢٥١ وَأَيُّ فِعْلٍ أَوْ شَيْئِهِ غَدَا
 ٢٥٢ فَذَاكَ عَقْلِي كَسَالَ الْوَادِي
 ٢٥٣ وَالْمُرْسَلُ الَّذِي كَخَمِرِ أَغْصَرَا
 ٢٥٤ وَمِنْهُ تَشْبِيهُ بَلِيغٌ يُوجَدُ
 ٢٥٥ كَكَرَّ لَيْثٌ فِي الْوَعْيِ يَجُولُ
 ٢٥٦ وَالنَّصُّ لَفْظٌ وَاضِحٌ الْإِفَادَةُ
 ٢٥٧ لِأَنَّهُ وَصِفَ لِمَا لَا يَحْتَمِلُ
 ٢٥٨ وَالْمُجْمَلُ الْمُحْتَاجُ لِلْبَيَانِ
 ٢٥٩ وَإِنْ يَكُنْ لَفْظٌ عَلَى مَعْنَاهُ دَلٌّ
 ٢٦٠ مَعْنَى سِوَى الرَّاجِحِ فَهُوَ الظَّاهِرُ
 ٢٦١ وَكُلَّمَا احتَاجَ إِلَى التَّأْوِيلِ
 ٢٦٢ وَالْعَامُّ مَا دَلَّ عَلَى أَفْرَادٍ
 ٢٦٣ كَالنَّاسِ جَمْعًا كُلُّهُمْ مِنْ آدَمَ
 ٢٦٤ وَالْخَاصُّ بَعْضُ الْعَامِّ مِنْهُ أَفْرَا
 ٢٦٥ كَالنَّاسِ مَوْتَى غَيْرَ أَهْلِ الْعِلْمِ
 ٢٦٦ وَاللَفْظُ إِنْ دَلَّ عَلَى الْمَاهِيَةِ
 ٢٦٧ كَرَجُلٍ لَا غَيْرَ فَهُوَ الْمُطْلَقُ
 ٢٦٨ وَإِنْ يَكُنْ لَهُ امْتِيَّازٌ يُوجَدُ
 ٢٦٩ مُفَسَّرٌ مَا ارْتَدَادَ كَشْفًا وَاضِحًا

وَالزَّايِدُ كَالْكَافِ فِي الْمِثْلِيَّةِ
 وَكُلُّهُ فِي وَقْتِهِ مُفْصَّلٌ
 لِغَيْرِ مَا هُوَ لَهُ قَدْ أُسْنِدَا
 وَدَوَّخَ السُّرُومَ الْإِمَامُ الْهَادِي
 وَفِي الْبَيَانِ شَرْحُهُ مُقَرَّرًا
 إِنْ كَانَ مِنْ أَدَاتِهِ يُجَرَّدُ
 وَزُرْتُ بَدْرًا مَا لَهُ أَقُولُ
 بِالْوَضْعِ لِلْمَعْنَى الَّذِي أَفَادَهُ
 مَعْنَى سِوَى الْمَعْنَى الَّذِي لَهُ جُعِلَ
 لِكُونِهِ مُحْتَمِلًا مَعْنَانِي
 دَلَالَةً ظَنِّيَّةً ثُمَّ احْتَمَلُ
 كَالنَّجْمِ مِنْهُ سَاجِدٌ وَزَاهِرُ
 مُوُولٌ يُقْبَلُ بِالذَّلِيلِ
 مِنْ غَيْرِ مَا حَضَرَ وَلَا تَعَدَّدِ
 وَالْمُحَدَّثَاتُ مِنْ صِفَاتِ الْعَالَمِ
 لِكُونِهِ بِالْحُكْمِ قَدْ تَمَيَّزَا
 وَجَامِلِ النَّاسِ سِوَى أَهْلِ الظُّلْمِ
 خَالِيَةٍ مِنْ كُلِّ مَا مَزِيَّةٍ
 عَنْ كُلِّ تَمَيِّزٍ بِوَصْفٍ يُلْحَقُ
 كَالرَّجُلِ الْكَاتِبِ فَالْمُقَيَّدُ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ لِلِإِحْتِمَالِ صَالِحًا

٢٧٠ كَأَمْرِهِ جَلُّ بِقَتْلِ الْمُشْرِكِينَ
 ٢٧١ وَالْمُحْكَمُ الْمَزْدَادُ قُوَّةٌ عَلَى
 ٢٧٢ مِثَالِهِ مَا جَا عَنْ الْمُخْتَارِ
 ٢٧٣ مِنْ أَنَّهُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ
 ٢٧٤ مُتَشَابِهَةٌ وَحَدُّهُ مَا اسْتَأْثَرَا
 ٢٧٥ فَوَاجِبٌ تَقْوِيضُ مَعْنَاهَا إِلَى
 ٢٧٦ وَذَاكَ كَالْأَخْبَارِ وَالْآيَاتِ

بِكَافَةِ فُسْرٍ بِالذُّكْرِ الْمُبِينِ
 مُفَسِّرٍ وَبِالْوُضُوحِ قَدْ عَلَا
 الْحُكْمُ بِالْجِهَادِ فِي الْأَثَارِ
 بَاقٍ عَلَى مَنْ كَانَ ذَا اسْتِطَاعَةٍ
 يَعْلَمُهُ الرَّحْمَنُ مِنْ دُونِ الْوَرَى
 مُنْزِلِهِ رَبُّ السَّمَاوَاتِ الْعُلَى
 أَيُّ الَّتِي تَحْكِي صِفَاتِ الذَّاتِ

(المواد والعلل)

٢٧٧ وَمَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَدْ تَوَقَّفَا
 ٢٧٨ فَالرُّكْنُ مِنْ مَرَادٍ أَوْ مِنْ صُورِ
 ٢٧٩ أَوْ كَانَ غَيْرَ دَاخِلٍ وَأَثَرَا
 ٢٨٠ وَكُلُّ شَيْءٍ مُمَكِّنٍ لَهُ عِلَلٌ
 ٢٨١ مِنْهَا الْمَوَادُّ عِلَّةُ الشَّيْءِ الَّتِي
 ٢٨٢ وَإِنْ بِهَا وَجُودُهُ بِالْفِعْلِ
 ٢٨٣ وَالْفَاعِلِيَّةُ عِلَّةُ مُؤَثَّرَةٍ
 ٢٨٤ وَكُلَّمَا لِأَجَلِهِ الْفِعْلُ وَقَعَ
 ٢٨٥ كَالْخَشَبِ الْمَوَادُّ لِلْأَسِرَةِ
 ٢٨٦ وَعِلَّةُ النَّجَارِ فَاعِلِيَّةُ
 ٢٨٧ وَهَذِهِ تُدْعَى بِعِلَّةِ الْعِلَلِ
 ٢٨٨ وَكُلُّهَا تَوْجَدُ فِي الْأَذْهَانِ

إِنْ كَانَ فِيهِ دَاخِلًا قَدْ عُرِفَا
 كَخَشَبٍ أَوْ هَيْئَةٍ كَالسُّرْرِ
 وَجُودُ شَيْءٍ فَهُوَ عِلَّةٌ يُرَى
 مَوْجُودَةٌ فِي الذَّهْنِ تَسْتَدْعِي الْعَمَلَ
 بِهَا الْوُجُودُ ثَابِتٌ بِالقُوَّةِ
 فَعِلَّةٌ صُورِيَّةٌ كَالشَّكْلِ
 لِلشَّيْءِ فِي تَرْكِيبِهِ كَالْقَنْطَرَةِ
 فَعِلَّةٌ غَائِبَةٌ لَسَمَا وَقَعَ
 إِنْ رُكِّبَتْ وَالْإِنْشِطَاحُ الصُّورَةُ
 وَالْإِضْطِجَاعُ فَوْقَهَا غَائِبَةٌ
 وَأَوَّلُ الْفِكْرِ وَآخِرُ الْعَمَلِ
 وَيُوجَدُ الْمَعْلُولُ فِي الْأَعْيَانِ

(النَّسَبُ الْأَرْبَعُ)

- ٢٨٩ ما بَيْنَ مَعْلُومَيْنِ فِي الذَّهْنِ نِسَبٌ
 ٢٩٠ تَوَاطَرُ تَبَايُنٌ مُحَقَّقٌ
 ٢٩١ وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ مِنْ وَجْهِ يَقَعُ
 ٣٩٢ كَالْأَبْيَضِ الْمَعْرُوفِ وَالْإِنْسَانِ
 تُمَيِّزُ كُلًّا مِنْهُمَا عِنْدَ الطَّلَبِ
 كَذَا الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمُطْلَقُ
 كَمَا تَرَاهُ فِي الْمِثَالِ قَدْ وَقَعَ
 يَخُصُّ كُلُّ مِنْهُمَا بِالثَّانِي

(الْمُقْضِي إِلَى اسْتِحَالَةِ الْوُجُودِ)

- ٢٩٣ وَالذَّوْرُ وَالتَّسْلُسُ الْمُقْضِي إِلَى
 ٢٩٤ فَكُلَّمَا عَلَيْهِمَا تَوَقَّفَا
 ٢٩٥ وَمِثْلُ هَذَيْنِ النَّقِیْضَانِ مَعَا
 ٢٩٦ كَذَلِكَ التَّرْجِيحُ لِلْمُرْجَحِ
 تَعَذُّرُ الْوُجُودِ حَيْثُ حَصَلَ
 مُمْتَنِعٌ وَجُودُهُ بِلاَ خَفَا
 جَمْعًا وَرَفْعًا فِي الْعُقُولِ امْتِنَاعًا
 مُمْتَنِعٌ مِنْ غَيْرِ مَا مُرْجَحٍ

(الْمَعْلُومَاتُ الْأَرْبَعَةُ)

- ٢٩٧ وَيُخَصَّرُ الْمَعْلُومُ فِي أَقْسَامٍ
 ٢٩٨ أَغْنِي النَّقِیْضَيْنِ وَذَا قِسْمٌ أَهَمُّ
 ٢٩٩ كَذَلِكَ الضَّدَّانِ وَالْمِثْلَانِ
 ٣٠٠ وَالْحُكْمُ فِي الضَّدَّيْنِ لَنْ يَجْتَمِعَا
 ٣٠١ إِذْ فِيهِمَا تَلَازُمُ الْعِنَادِ
 ٣٠٢ وَلِلْخِلَافَيْنِ يَجُوزُ الْجَمْعُ
 ٣٠٣ فَجَمْعُ ذَيْنِ كَبَيَاضٍ الْعَاجِ
 أَرْبَعَةٌ وَاضِحَةٌ الْأَحْكَامِ
 إِتْرَاكُهُ نَحْوُ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ
 مَعَ الْخِلَافَانِ فَخُذْ بَيَانِي
 كَلًّا وَلَكِنْ جَازَ أَنْ يَرْتَفِعَا
 فِي الْعَقْلِ كَالْبَيَاضِ وَالسُّوَادِ
 بَيْنَهُمَا كَمَا يَجُوزُ الرُّفْعُ
 مُرْتَفِعٌ عِنْدَ سُوَادِ الزَّاجِ

٣٠٤ والجمع للمثلين أيضاً مُتَنِعَ وَرَفَعَ كُلٌّ مِنْهُمَا لَمْ يَمْتَنِعَ

(أَحْكَامُ الْعَامِ)

- ٣٠٥ العام لَفْظٌ دَلٌّ بِالْوَضْعِ عَلَى
٣٠٦ حَصْرِ يُرَى كَالنَّاسِ وَالرُّجَالِ
٣٠٧ وَحُكْمُهُ التَّنَاوُلُ لِمَا شَمِلَ
٣٠٨ مَا لَمْ يَكُنْ يَمْتَازِبُ بِالتَّخْصِصِ
٣٠٩ وَأَدَوَاتُ الْعَامِ «أَل» فِي الْجَمْعِ
٣١٠ كَالْمُؤْمِنِينَ وَالنِّسَاءِ وَالْعَبْدِ
٣١١ وَكُلُّ أَجْمَعٍ وَلَا الْمُشْتَهَرَةُ
٣١٢ ثُمَّ الَّذِي وَمَنْ لِعَاقِلٍ وَمَا
٣١٣ وَأَيْنَ عَمَتْ فِي الْمَكَانِ وَمَتَى
٣١٤ وَفِي الْعُمُومِ يَدْخُلُ الْمُخَاطَبُ
٣١٥ وَفِي خِطَابِ الْأُمَّةِ الْعَبْدُ دَخَلَ
٣١٦ جَمِيعٌ مَنْ يَصْلُحُ لِلْخِطَابِ
٣١٧ وَفَاقِدُ التَّمْيِيزِ غَيْرُ دَاخِلٍ
٣١٨ وَنَزَلَ التَّرْكُ لِلِاسْتِفْصَالِ
٣١٩ وَلَا يُخَصُّ الْعَامُ أَيْضاً بِالسَّبَبِ
٣٢٠ وَالْوَصْفُ إِنْ سَبَقَ لِمَدْحٍ أَوْ لَذَمٍ
٣٢١ كَأَنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَسْعِيمٍ
٣٢٢ وَحَذَفُ مَعْمُولٍ مِنَ الذَّكْرِ كَمَا
- مَا فَرَّقَ الْإِثْنَيْنِ دَلَالَةً بِلا
وَالْخَيْلِ وَالْأَمْصَارِ وَالْجِبَالِ
عَلَيْهِ مِنْ مَعْنَى عَلَيْهِ اللَّفْظُ دَلٌّ
مِنْ ذَلِكَ الْعُمُومِ بِالْخُصُوصِ
وَالْمُفْرَدِ الْجِنْسِيِّ ثُمَّ النُّوعِي
مَا لَمْ تَكُنْ «أَل» خَرَجَتْ لِلْعَهْدِ
بِكُونِهَا تَأْتِي لِتَنْفِي النِّكَرَةِ
لِغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ مَوْضُوعٍ بِمَا
تَعُمُّ أَيْضاً فِي الزَّمَانِ يَا فَتَى
بِالْقَصْدِ فِي أَحْكَامٍ مَنْ يُخَاطَبُ
ثُمَّ خِطَابُ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ شَمِلَ
بِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ ذَوِي الْأَلْبَابِ
كَالسَّاهِي وَالصَّبِيِّ ، وَغَيْرِ الْعَاقِلِ
مَنْزِلَةُ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ
بَلْ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ تَعْمِيمٌ وَجَبَ
فَاعْتَبِرِ التَّعْمِيمَ فِي اللَّفْظِ الْأَعْمِ
كَمَا أَنَّ الْفَجَارَ فِي جَحِيمٍ
وَاللَّهُ يَدْعُو لِلْعُمُومِ عِلْمًا

٣٢٣ وَقَدْ غَدَا الْمَعْلُومُ عَامًا مُطْلَقًا
 ٣٢٤ وَالْخَاصُّ أَيْضًا مُطْلَقًا كَأَحْمَدَ
 ٣٢٥ وَطَرَفَانِ لَهُمَا وَوَاسِطَةٌ
 ٣٢٦ وَضَابِطُ الْعُمُومِ الْأَسْتِثْنَاءُ كَمَا
 ٣٢٧ ثُمَّ الْأَخْصُ فِي الْعُمُومِ قَدْ دَخَلَ
 ٣٢٨ لِأَنَّ حَدَّ الْخَاصِّ مِنْهُ يَلْزَمُ
 ٣٢٩ كَالِاسْمِ لَفْظُ مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ دَلٌّ
 ٣٣٠ وَالْعَامُ فَافْهَمَ مِنْ صِفَاتِ الْقَوْلِ

إِذْ لَيْسَ عَامٌ فَوْقَهُ تَحَقُّقًا
 لَا يُقْبَلُ التَّبَعِيضُ قَطْعًا أَبَدًا
 مَعْرُوفَةٌ أَيْضًا بِفَهْمِ الضَّابِطَةِ
 تَقُولُ خَابَ النَّاسُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ
 وَالْعَكْسُ فِيهِ الْاِخْتِلَافُ قَدْ حَصَلَ
 ذَكَرَ الْعُمُومَ وَهُوَ مِنْهُ يُفْهَمُ
 أَغْنَى عَلَى مَعْنَى وَبِالْفَهْمِ اسْتَقْلَلُ
 فَلَمْ يَصِحَّ إِطْلَاقُهُ فِي الْفِعْلِ

(الْخَاصُّ)

٣٣١ الْخَاصُّ بَعْضُ الْعَامِّ مِنْهُ عَيْنًا
 ٣٣٢ مُخَرَّجًا بِالْعَقْلِ أَوْ بِالسَّمْعِ
 ٣٣٣ تَخْصِيصُهُمْ تَمَيِّزُ بَعْضٍ مَا أَنْدَرَجَ
 ٣٣٤ وَجَازَ تَخْصِيصُ الْعُمُومَاتِ وَإِنْ
 ٣٣٥ وَاخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ بَعْضِ الْعَامِّ
 ٣٣٦ فَقَالَ قَوْمٌ وَإِلَيْهِ أَذْهَبُ
 ٣٣٧ بِالْعُرْفِ مِنْ مَذْلُولِ بَعْضِ الْعَامِ
 ٣٣٨ وَاخْتَارَ هَذَا جُلُ صَحْبِ الشَّافِعِيِّ
 ٣٣٩ وَقِيلَ بَلْ جَازَ إِلَى قَدْرِ يَصِحُّ
 ٣٤٠ وَالشَّافِعِيُّ وَهُوَ الْإِمَامُ الْمَاجِدُ
 ٣٤١ وَمَا بِهِ التَّخْصِيصُ إِمَّا مُتَّصِلٌ

لِكَوْنِهِ مُمَيِّزًا مُبَيِّنًا
 مِنَ الْعُمُومِ بِاِقْتِضَاءِ الشَّرْعِ
 تَحْتَ الْعُمُومِ وَبِمَا امْتَارَ خَرَجَ
 وَقُوعُهَا فِي بَعْضِهَا لَمْ يَسْتَبِنْ
 بَعْدَ خُرُوجِ الْخَاصِّ ذُو الْأَحْلَامِ
 لَا بُدَّ مِنْ اِبْقَاءِ جَمْعٍ يَقْرُبُ
 لِأَنَّهُ السَّائِغُ فِي الْأَفْهَامِ
 مَثَلُ الْجَوْنِيِّ الْإِمَامِ اللُّؤْذَعِيِّ
 فِيهِ أَقْلُ الْجَمْعِ حَيْثُ يَتَضَعُ
 يَقُولُ يَكْفِي حَيْثُ يَبْقَى وَاحِدُ
 بِالذِّكْرِ مَعَ عَامٍّ لَهُ أَوْ مُنْفَصِلُ

٣٤٢ وَتُخَصَّرُ الْأَقْسَامُ لِلْمُتَّصِلِ
 ٣٤٣ وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ وَالْمَفْعُولُ لَهُ
 ٣٤٤ أَمَّا الَّذِي لَهُ يُقَالُ الْمُتَفَصِّلُ
 ٣٤٥ كَالْعَقْلِ وَالْحِسِّ الْمُخَصِّصِينَ
 ٣٤٦ كَكُلِّ شَيْءٍ خَصَّهُ الْحِسُّ بِمَا
 ٣٤٧ وَكُلِّ سَالِمٍ مِنَ التَّدْمِيرِ
 ٣٤٨ وَخَصَّصَ الْعَقْلُ إِلَهُنَا الْقَوِي
 ٣٤٩ إِذْ خَلَقَهُ لِنَفْسِهِ مُمْتَنِعٌ
 ٣٥٠ وَخَصَّصُوا الْكِتَابَ بِالْكِتَابِ
 ٣٥١ وَسُنَّةً بِمِثْلِهَا قَدْ خَصُّوا
 ٣٥٢ وَخَصَّصُوا الْقَطْعِيَّ بِالظَّنِّيِّ
 ٣٥٣ فِي عَدَمِ الْمِيرَاثِ لِلْأَقَارِبِ
 ٣٥٤ أَوْ قَاتِلِ قَرِيبِهِ لَا إِرْثَ لَهُ
 ٣٥٥ إِذْ خُصَّصَ الظَّنِّيُّ بِهَذَا الْبَابِ
 ٣٥٦ وَالْخُلْفُ فِي التَّخْصِيسِ بِالْقِيَاسِ
 ٣٥٧ إِلَى الْجَوَازِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ
 ٣٥٨ وَمِنْهُمْ الْأَرْبَعَةُ الْأَئِمَّةُ
 ٣٥٩ وَغَيْرُهُمْ أَيُّ مِنْ هُمَامٍ خَبِرَ
 ٣٦٠ وَبَعْضُهُمْ بِالْمَنْعِ قَالَ مُطْلَقاً
 ٣٦١ يَجُوزُ تَخْصِيسُ الْجَلِيِّ الْمُتَضَخِّعِ
 ٣٦٢ وَمَنْ يَقُلْ يَعْمَلِ الْمَفْهُومَ قَدْ

بِالشَّرْطِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْمُتَّصِلِ
 وَمَعَهُ ثُمَّ اجْأَرُ وَالْمَجْرُورُ لَهُ
 فَهُوَ الَّذِي خُصَّ بِأَمْرِ مُسْتَقِلٍّ
 مَا عَمَّ فِي الذَّكْرِ بغيرِ مَيْنِ
 نَرَاهُ مَوْجُوداً كَأَرْضٍ وَسَمَا
 بِرِيحٍ عَادِ الصَّرْرِ الدُّبُورِ
 مِنْ قَوْلِهِ: «وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»
 ضَرُورَةً جَلَّ إِلَهُ الْمُبْدِعِ
 وَالسُّنَّةُ الرَاضِحَةُ الْخِطَابِ
 وَبِالْكِتَابِ حَسَبًا قَدْ نَصُّوا
 كَمَا تَرَى فِي الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ
 مِنْ كُلِّ مَا خَلْفَ مَنْ مَالِ نَبِيٍّ
 مَنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ الَّذِي قَدْ قَتَلَهُ
 مَا عَمَّ قَطْعِيًّا مِنَ الْكِتَابِ
 بَيْنَ الْمَلَأِ مِنْ عُلَمَاءِ النَّاسِ
 وَهُوَ لَدَيْهِمْ ثَابِتٌ مَشْهُورٌ
 قَالُوا بِهِ وَهُمْ هُدَاةُ الْأُمَّةِ
 كَالْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ
 وَقَالَ فِيهِ بَعْضُ مَنْ قَدْ حَقَّقَا
 أَمَّا بِتَخْصِيسِ الْخَفِيِّ لَمْ يَصِحَّ
 خَصَّ بِهِ الْعُمُومُ وَالْخُلْفُ وَرَدَّ

٣٦٣ وَأَجْمَعُوا أَيْضاً بِلاَ مُخَالَفَةٍ
 ٣٦٤ وَخُصَّصَ الْمَفْهُومُ بِالمُوَافَقَةِ
 ٣٦٥ وَخُصَّصُوا الْعُمُومَ بِالإِجْمَاعِ
 ٣٦٦ كَالسَّغِيِّ لِلْجُمُعَةِ عَامِ الْأَمْرِ
 ٣٦٧ وَأَخْرَجَ الإِجْمَاعُ أَهْلَ الْعُذْرِ
 ٣٦٨ وَجَوَّزَ التَّخْصِصُ بِالعَادَاتِ
 ٣٦٩ فَإِنْ تَكُنْ فِي زَمَنِ الْمَشْرِعِ
 ٣٧٠ وَإِنْ تَكُنْ مِنْ بَعْدِهِ لَمْ تُعْتَبَرْ
 ٣٧١ وَخُصَّ قَوْلُ صَاحِبٍ إِذَا انْتَشَرَ
 ٣٧٢ وَالْخَاصُّ إِنْ عُوِضَ بِالْعُمُومِ

فِيمَا سِوَى الْمَفْهُومِ لِلْمُخَالَفَةِ
 مِنْ حَيْثُ سَاوَى نُطْقُهُ وَوَافَقَهُ
 بِلاَ خِلَافٍ فِيهِ أَوْ نِزَاعٍ
 فِيهِ النِّسَاءُ وَمَنْ يَكُنْ ذَا عَذْرٍ
 مِثْلَ النِّسَاءِ مِنْ عُمُومِ الْأَمْرِ
 بَعْضُ مِنَ الْأَئِمَّةِ الشُّقَاةِ
 خُصَّصَ بِهِ الْعَامُّ وَإِلَّا فَامْنَعِ
 فَالَّذِينَ وَضَعَ اللَّهُ لَا وَضَعَ الْبَشَرُ
 وَلَمْ يَكُنْ مُخَالَفَ لَهُ ظَهَرَ
 فَإِنَّهُ الْأَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ

(المُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ)

٣٧٣ وَاللَّفْظُ إِنْ دَلَّ عَلَى الْمَاهِيَةِ
 ٣٧٤ مِنْ حَيْثُ مَعْنَى لَفْظِهَا الْمُجَرَّدِ
 ٣٧٥ وَإِنْ عَلَى الْمَعْنَى وَوَصَفٍ يُوجَدُ
 ٣٧٦ كَالْمَاءِ لِلْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ
 ٣٧٧ فَإِنْ وَجَدَتْ مُطْلَقاً فِي الذَّكَرِ
 ٣٧٨ فَالْمُطْلَقُ أَحْمِلُهُ عَلَى الْمُقَيَّدِ
 ٣٧٩ وَقِيلَ لَا وَقِيلَ حَمْلُهُ وَجِبَ
 ٣٨٠ وَاحْكُمْ عَلَى الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ
 ٣٨١ فَكُلُّ تَخْصِصٍ لِغَامٍ يُوجَدُ

جِنْسِيَّةً تَكُونُ أَوْ نَوْعِيَّةً
 فَالْمُطْلَقُ خَالٍ عَنِ التَّقْيِيدِ
 دَلٌّ عَلَى التَّمْيِيزِ فَالْمُقَيَّدُ
 مَاءٍ فَرَاتٍ سَائِغٍ مُبَرَّدٍ
 وَتَارَةً مُقَيِّدًا بِأَمْرِ
 كَالشَّاءِ وَالسُّومِ بِلاَ تَرَدُّدٍ
 مَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ أَيْضاً وَالسَّبَبُ
 كَالْعَامِّ وَالْخَاصُّ بِلاَ تَرَدُّدٍ
 فَإِنَّهُ لِلْمُطْلَقِ مُقَيَّدُ

أَرْبَعَةٌ وَاضِحَةٌ الْمَرَامُ
فَالْحَمْلُ فِي ذَا الْقِسْمِ لِلشَّرْطِ وَجِبَ
الْحَمْلُ لِلْمُطْلَقِ حَيْثُمَا وَقَعَ
مُخْتَلِفَانِ لَا اتِّحَادَ فِيهِمَا
يَعْمَلُ كَالْوَضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ
فَالْحَمْلُ لِلْمُطْلَقِ فِي الشَّرْعِ وَجِبَ
حُكْمُ الظُّهَارِ وَهُوَ بِالْقَيْدِ وَقَعَ
بِسَبَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْأَصْلِ

٣٨٢ وَالْحَمْلُ فِي الشَّرْعِ عَلَى أَقْسَامٍ
٣٨٣ مَا اتَّحَدَا فِي الْحُكْمِ شَرْعاً وَالسَّبَبُ
٣٨٤ وَحَيْثُ الْإِتِّحَادُ فِيهِمَا امْتَنَعَ
٣٨٥ نَحْوُ الشُّهَادَةِ وَالظُّهَارِ إِذْ هُمَا
٣٨٦ وَبِاتِّحَادِ السَّبَبِ الْمُقَدَّمِ
٣٨٧ وَبِاتِّحَادِ الْحُكْمِ شَرْعاً لَا السَّبَبُ
٣٨٨ وَذَلِكَ كَالْتَحْرِيرِ بِالْقَتْلِ إِتْبَعِ
٣٨٩ وَاخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُ فِي الْحَمْلِ

(المجمل والمبين)

أَكْثَرُ مِنْ مَعْنَى يُسَمَّى مُجْمَلًا
الِإِشْتِرَاكُ الْوَاسِعُ الْمَجَالِ
مِنْ حَيْثُ مَعْنَى الْقَوْلِ غَيْرُ مُنْكَشِفٍ
لِسَائِرِ الْأَفْرَادِ بِالتَّوَاطُعِ
وَلَيْسَ كُلُّ مُجْمَلٍ بِمُشْتَرِكٍ
وَمَنْ سِوَاهُ لَا يَكُونُ بَيْنًا
إِبَانًا وَقَتِ الْحَقِّ دُونَ الْقَدْرِ
مِثَالُهُ الْمُخْتَارُ ثُمَّ الْمُصْطَفَى
وَفَهْمُهُ يُدْرِكُ بِالتَّأْوِيلِ
مُرَكَّبٌ مُطَابِقٌ لِحَدِّهِ
فَمَا لَهُ حُكْمٌ سِوَى التَّوَقُّفِ

٣٩٠ وَاللَّفْظُ إِنْ وَجَدَتْهُ مُحْتَمِلًا
٣٩١ وَالسَّبَبُ الْأَكْثَرُ لِلِإِجْمَالِ
٣٩٢ وَبَعْضُهَا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ عُرِفَ
٣٩٣ كَمَا يُرَى فِي شُبِّهِ الْمُتَوَاطُعِ
٣٩٤ فَمُجْمَلٌ عَدُوٌّ كُلُّ مُشْتَرِكٍ
٣٩٥ وَقَدْ يُرَى مِنْ جِهَةِ مُبَيَّنًا
٣٩٦ كَمِثْلِ أَتَوْا حَقَّهُ فِي الذِّكْرِ
٣٩٧ وَالْمُجْمَلُ الْمُفْرَدُ لَفْظًا عُرِفَا
٣٩٨ يَصْلُحُ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ
٣٩٩ أَمَّا كَأَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ
٤٠٠ فَإِنْ يَكُنْ عَنْهُ الْبَيَانُ يَنْتَفِي

٤٠١ وَلَمْ يَكُنْ تَحْرِيمَ مَيْتَةٍ وَلَا
 ٤٠٢ لِأَنَّ مَا أُضْمِرَ فِيهِ يُفْهَمُ
 ٤٠٣ وَمِثْلُ ذَا كَلَا صَلَاةَ لَا عَمَلُ
 ٤٠٤ فَالْتَفَتِي لِلْوَاقِعِ عَقْلًا اقْتَضَى
 ٤٠٥ وَكُلُّ مَا مِنْهُ الْمَرَادُ يَنْجَلِي
 ٤٠٦ فَهُوَ الْبَيَانُ وَهُوَ بِالْعِبَارَةِ
 ٤٠٧ وَأَوْجِبُوا بَيَانَ فَهَمِ الْمُسْكِلِ
 ٤٠٨ وَبَيِّنُوا الْمَعْلُومَ بِالْمَظْنُونِ
 ٤٠٩ ثُمَّ الْأَصَحُّ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ
 ٤١٠ هَذَا إِذَا مَا اتَّفَقَا حُكْمُهُمَا
 ٤١١ كَالْفِعْلِ لِلطَّوَافِ مَرَّتَيْنِ
 ٤١٢ وَفِعْلٌ مَا زَادَ عَلَى مَنْطُوقِهِ
 ٤١٣ كَذَلِكَ التَّخْفِيفُ بِالنَّقْصَانِ
 ٤١٤ وَجَازَ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْمُجْمَلِ
 ٤١٥ لَكِنَّمَا التَّأْخِيرُ عَنْ وَقْتِ الْعَمَلِ
 ٤١٦ فَالْشَّرْعُ فِي صِحَّتِهِ الشَّرْعِيَّةُ

تَحْرِيمَ مَا كَالْأُمْهَاتِ مُجْمَلًا
 فَالْأَكْلُ مِنْهَا وَالنِّكَاحُ يُحْرَمُ
 إِلَّا بِطَهَرٍ أَوْ بِنِيَّةٍ حَصَلُ
 فِي فَهْمٍ مَعْنَاهُ دَلَالَةٌ اقْتِضَا
 وَضَوْحُهُ مِنْ طَيِّ لَفْظٍ مُجْمَلٍ
 وَالْفِعْلُ وَالتَّقْرِيرُ وَالْإِشَارَةُ
 لِحَاجَةِ الْإِفْتَاءِ أَوْ لِلْعَمَلِ
 إِنْ كَانَ لِلإِضْاحِ وَالتَّبَيِّنِ
 مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ بَيَانٌ عَلِمَا
 وَالْقَوْلُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ قَدَمًا
 وَقَالَ تَكْفِي بَعْدَ إِحْدَى تَيْنِ
 نَدْبًا يُرَى أَوْ وَاجِبًا فِي حَقِّهِ
 فِي حَقِّهِ وَلَيْسَ بِالْبَيَانِ
 عَنِ الْخِطَابِ السَّابِقِ الْمُوَصَّلِ
 فَلَمْ يَجْزِ شَرْعًا وَعَقْلًا لِلْخَلَلِ
 الْعِلْمُ بِالْحُكْمِ وَبِالْكَيْفِيَّةِ

(بَيَانُ السُّنَّةِ)

بَعْدَ الْكِتَابِ أَرْجَحُ الْأُصُولِ
 لِأَنَّهَا شَقِيقَةُ الْقُرْآنِ
 وَكَيْفَ يَرْغَبُ عَنْ هَذَاهَا مُتَقِي

٤١٧ وَاعْلَمْ بِأَنَّ سُنَّةَ الرَّسُولِ
 ٤١٨ مَقَامُهَا بَعْدَ الْكِتَابِ الثَّانِ
 ٤١٩ فَلَمْ يَدْعُهَا رَاغِبًا إِلَّا شَقِي

٤٢٠ فَهَٰذِي خَيْرِ الْأَنْبِيَا الْكَرِيمِ
 ٤٢١ ثُمَّ طَرِيقُ الْأَخْذِ فِيهَا الْمُعْتَبَرُ
 ٤٢٢ وَانْقَسَمَتْ أَيْضاً لَدَى النُّقَادِ
 ٤٢٣ فَمَا رَوَاهُ مُسْنِداً جَمَاعَةً
 ٤٢٤ لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ
 ٤٢٥ فَإِنَّهُ التَّوَاتُرُ الْمُعْتَبَرُ
 ٤٢٦ وَشَرْطُهُ اسْتِنَادُهُ لِلْحِجْرِ
 ٤٢٧ وَكَثْرَةُ الرِّوَاةِ فِيهِ نَشْطَرُ
 ٤٢٨ أَحَادُهَا مَا انْحَطَّ عِنْدَ النَّاظِرِ
 ٤٢٩ وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالْيَقِينِ
 ٤٣٠ وَفِي حُصُولِ الظَّنِّ إِجْبَابُ الْعَمَلِ
 ٤٣١ وَخَبَرُ الْأَحَادِ ضَرْبَانِ يَقَعُ
 ٤٣٢ إِسْنَادُهُ إِلَى النَّبِيِّ الْهَادِي
 ٤٣٣ مِثَالُهُ رِوَايَةُ الرَّاويِ الْخَبِيرِ
 ٤٣٤ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ صَحْبِهِ مَعْدُوداً
 ٤٣٥ وَاحْتِجَ بِالْمُسْنَدِ أَصْحَابُ السَّنَنِ
 ٤٣٦ وَالْحُجَّةُ الْقَطْعِيَّةُ التَّوَاتُرُ
 ٤٣٧ أَمَّا الْمَرَايِلُ فَلَيْسَ حُجَّةٌ
 ٤٣٨ إِلَّا مَرَايِلُ فَتَى الْمُسَيِّبِ
 ٤٣٩ وَالْكُلُّ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ وَالنُّعْمَانُ
 ٤٤٠ مَقْبُولَةٌ لِلأَوَّلَيْنِ مُطْلَقاً

أَوَّلَى لَدَى التَّرْجِيحِ بِالتَّقْدِيمِ
 مِنْ قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَمَا أَقْرَ
 إِلَى التَّوَاتُرِ وَإِلَى الْأَحَادِ
 عَنْ مِثْلِهِمْ رِوَايَةُ مُشَاعَةً
 وَلَا لَهُمْ فِي الْمَيِّنِ قَصْدٌ قَدْ نَصِبَ
 وَغَيْرُهُ الْأَحَادُ بَعْدُ يُذَكَّرُ
 كَالسَّمْعِ وَالْإِبْصَارِ ثُمَّ اللَّمَسِ
 تَسَاوِيًا فِي الطَّرْفَيْنِ وَالْوَسْطِ
 رِوَايَةً عَنْ رُتْبَةِ التَّوَاتُرِ
 لَكِنَّهُ الْمُفِيدُ لِلظُّنُونِ
 إِذْ غَالِبُ الْأَحْكَامِ بِالظَّنِّ حَصَلَ
 فَالْأَوَّلُ الْمُسْنَدُ وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ
 وَالْمُرْسَلُ الْمُنْقَطِعُ الْإِسْنَادِ
 عَنِ الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْبَشَرِ
 أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِهِ مَوْجُوداً
 لِلْحُكْمِ أَيْضاً مِنْ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ
 فَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَوْ تَشَاجُرُ
 لِكُونِهَا مَقْطُوعَةٌ الْمَحْجَّةُ
 إِذْ صَحَّحُوا بُبُوتَهَا عَنِ النَّبِيِّ
 وَمَالِكٍ وَعِنْدَ عَيْسَى ابْنِ أَبِي
 وَقَالِ عَيْسَى فِيهَا قَوْلًا مُتَقَى

٤٤١ إِنْ كَانَ مِنْ إِرْسَالِ رَاوٍ تَابِعِي
 ٤٤٢ أَوْ مِنْ إِمَامٍ تَابِعٍ لِلْحَقِّ
 ٤٤٣ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِهِمْ لَمْ يُقْبَلِ
 ٤٤٤ وَالْخَبَرُ الْمُحْتَمِلُ الْإِرْسَالِ
 ٤٤٥ وَالشَّرْطُ فِي الرَّاوي بِلا نِزَاعٍ
 ٤٤٦ وَضَبْطُهُ بَعْدَ السَّمَاعِ لِلْخَبَرِ
 ٤٤٧ وَلِلْقَبُولِ مُطْلَقاً إِنْ وَجِدَا
 ٤٤٨ وَضَبْطُهُ لِكُلِّ مَا وَعَاهُ
 ٤٤٩ وَإِنْ يَكُونُ ظَاهِرَ الْعَدَالَةِ
 ٥٠ مُحَافِظاً أَيْضاً عَلَى مُرُوءَتِهِ
 ٥١ وَلَمْ يَكُنْ مُبْتَدِعاً دَاعٍ إِلَى
 ٥٢ وَاجْزِمَ أَشَدَّ الْجَزْمِ بِالْعَدَالَةِ
 ٥٣ فَإِنَّهُمْ جَمِيعُهُمْ عُدُولُ
 ٥٤ وَقَبِلُوا رِوَايَةَ الرَّاوي الْخَبَرِ
 ٥٥ وَالْعُدْلُ وَصْفٌ شَاعَ لَا مَحَالَةَ
 ٥٦ وَهِيَ اجْتِنَابُ أَقْبَحِ الذُّنُوبِ
 ٥٧ وَكُلُّ مَا يُخِلُّ بِالْمُرُوءَةِ
 ٥٨ وَكُلُّ مَنْ يُجْرَحُ فِي عِدَالَتِهِ
 ٥٩ وَقَدَّمَ الْجَرَحَ عَلَى التَّعْدِيلِ
 ٦٠ وَالْخُلْفُ أَيْضاً فِي إِزْدِيَادِ التَّرَكُّبَةِ
 ٦١ وَقَدْ يُفِيدُ الْعِلْمَ قَوْلُ الْوَاحِدِ

فَحُجَّةٌ أَوْ تَابِعٍ لِلتَّابِعِي
 مُشْتَهَرٍ بَيْنَ الْوَرَى بِالصَّدَقِ
 فَهَذِهِ أَقْوَالُهُمْ فِي الْمُرْسَلِ
 وَالرَّفْعِ فَاطْرَحَهُ وَلَا تَبَالَ
 تَمْيِيزُهُ فِي حَالَةِ السَّمَاعِ
 لِمَنْ تَصَدَّى لِلتَّلْقِي فِي الصَّغَرِ
 إِسْلَامُ التَّكْلِيفِ حَالَةَ الْأَدَى
 مِنْ شَيْخِهِ بَاقٍ إِلَى أَدَاهُ
 مَنْزُهَاً مِنْ كَذِبٍ مَقَالَةٍ
 لِكُونِهَا تَشَرُّطٌ فِي عِدَالَتِهِ
 تَقْوِيَةِ الْبِدْعَةِ أَوْ مُغْفِلاً
 لِكُلِّ صَحْبٍ خَاتَمِ الرِّسَالَةِ
 وَكُلُّ رَاوٍ مِنْهُمْ مَقْبُولُ
 مِنْ أَيِّ عَدْلٍ كَانَ أَنْثَى أَوْ ذَكَرُ
 فِي كُلِّ شَخْصٍ ظَاهِرُ الْعَدَالَةِ
 وَالْكَفُّ عَنْ خَسَاسَةِ الْعُيُوبِ
 حَتَّى يَكُونَ كَامِلَ الْفُتُوَّةِ
 فَلَمْ يَكُنْ يُخْتَجُّ فِي رِوَايَتِهِ
 إِذْ لَيْسَ لِلْمَجْرُوحِ مِنْ قَبُولِ
 هَلْ تَوْجِبُ التَّعْدِيلَ أَمْ هِيَ مُلْغِيَةٌ
 إِنْ كَانَ مُتَّزِلاً بِأَمْرِ زَائِدِ

٤٦٢ كَمِثْلِ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ الصَّمَدُ
 ٤٦٣ وَمَنْ بِحَضْرَةِ صَاحِبِ الشَّفَاعَةِ
 ٤٦٤ مَعَ عِلْمِهِمْ بِهِ وَصِدْقِ الْخَبَرِ
 ٤٦٥ فَإِنْ بِلَا خَوْفٍ أَقْرَمَنْ حَضَرَ
 ٤٦٦ فَذَاكَ أَيْضاً مُوَجِبٌ لِلْعِلْمِ
 ٤٦٧ وَالْحَقُّ تَقْدِيمُ الْكِتَابِ الْمُنْزَلِ
 ٤٦٨ شَرْعاً عَلَى الْقِيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ
 ٤٦٩ وَلَا يَجُوزُ رَدُّ سُنَّةِ النَّبِيِّ
 ٤٧٠ فَهَلْ سِوَى الْمُبْلَغِ الْمَعْصُومِ
 ٤٧١ فَالَّذِينَ مِنْ نَصِّ الْكِتَابِ وَالْأَثَرِ
 ٤٧٢ وَالْأَصْلُ لِلْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ
 ٤٧٣ وَالْكُلُّ حُجَّةٌ وَفِي التَّفْصِيلِ
 ٤٧٤ وَالْقَوْلُ وَالْفِعْلُ إِذَا كَانَ مَعَا
 ٤٧٥ وَرُجِّحَتْ دَلَائِلُ الْأَقْوَالِ
 ٤٧٦ وَالْأَصْلُ فِي تَشْرِيعِ أَفْعَالِ الْقُرْبِ
 ٤٧٧ مَاخِذُهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ النَّبِيِّ
 ٤٧٨ وَإِنْ مِنَ التَّقْرِيرِ مَاخِذُ الْعَمَلِ
 ٤٧٩ وَأَيُّ فِعْلٍ ثَابِتٍ فِي الْعَادَةِ
 ٤٨٠ فَجَائِزٌ فِي غَيْرِ أَفْعَالِ الْقُرْبِ
 ٤٨١ إِذْ كُلُّ فِعْلٍ لَمْ يَكُنْ عَنْهُ وَرَدٌ

أَوْ كَانَ قَوْلَ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٌ
 يُخَيْرُ أَوْ أَخْبَرَ فِي جَمَاعَةٍ
 وَعِلْمِهِمْ أَيْضاً بِصِدْقِ الْمُخْبِرِ
 مَعَ سَمْعِهِ أَوْ فَهْمِهِ مَعْنَى الْخَبَرِ
 إِذْ يَقْتَضِي شَرْعاً ثُبُوتُ الْحُكْمِ
 وَيَعْدَهُ هَذِي النَّبِيِّ الْمُرْسَلِ
 بِلَا خِلَافٍ فِيهِ أَوْ نِزَاعٍ
 صَحِيحَةٍ تَعَصُّباً بِمَذْهَبِ
 أَحَقٍّ بِالتَّرْجِيحِ وَالتَّقْدِيمِ
 يُؤْخَذُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْبَشَرِ
 كِلَاهُمَا عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ
 يُرْجَحُ الْأَعْلَى مِنَ الْأَصُولِ
 أَقْوَى دَلِيلِ الْحُكْمِ حَيْثُ وَقَعَا
 إِنْ عَارَضَتْ دَلَائِلُ الْأَفْعَالِ
 مِنْ فَرَضٍ أَوْ تَطَوُّعٍ أَوْ مُسْتَحَبٍّ
 لِصِحَّةِ الْأَدَاءِ وَالتَّقَرُّبِ
 فَأَعْمَلُ بِهِ مِنْ دُونِ نَحْثٍ أَوْ جَدَلٍ
 وَلَمْ يَكُنْ يُشْرَعُ فِي الْعِبَادَةِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْهُ نَهْيٌ فَخَرُّ الْعَرَبِ
 فِي دِينِنَا فَهُوَ عَلَى الْغَالِ وَرَدٌ

(أفعاله وتقريراته ﷺ)

- ٤٨٢ أفعال خير الأنبياء الكرام
 ٤٨٣ الفرض والمباح ثم المستحب
 ٤٨٤ ففعله المنسوب للجيلة
 ٤٨٥ فإنه المباح كالقيام
 ٤٨٦ لا يدخل المكروه والتحريم
 ٤٨٧ والفعل إن يقصد به التقرباً
 ٤٨٨ فإن به اختص كما الوصال
 ٤٨٩ فذاك مختص به الحكم يعد
 ٤٩٠ أما إذا الفعل بياناً ظاهراً
 ٤٩١ في حقه وحقنا في الأصل
 ٤٩٢ والقطع من كوع لكف السارق
 ٤٩٣ فإن أبان واجباً فقد وجب
 ٤٩٤ وحجة إقرار سيد الوري
 ٤٩٥ كما أقر خالداً في أكليه
- لَمْ تَخُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ
 لَأَنَّهَا لَمْ تَعُدْ عَنْ هَذِي الرُّتْبِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ عِبَادَةً فِي الْجُمْلَةِ
 وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْمَنَامِ (١)
 فِي فِعْلِهِ لِأَنَّهُ الْمَعْصُومُ
 لِلَّهِ تَفْلاً مُطْلَقاً أَوْ وَاجِباً
 فِي الصَّوْمِ مَعَ قِيَامِهِ اللَّيَالِ
 وَلَيْسَ مَنْ يُشْرِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ
 فَهُوَ الَّذِي فِيهِ الْعُمُومُ اعْتِبَاراً
 وَمِنْهُ صَلُّوا مِثْلَمَا أَصَلَّى
 حَدّاً أَبَانَ قَطَعَ عُضْوٍ لَائِقٍ
 أَوْ سُنَّةً أَبَانَ فَهُوَ الْمُسْتَحَبُّ
 إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَرَّ الْمُنْكَرُ
 ضِيقاً فَبُرْهَانُ لَنَا فِي جِلِّهِ

(المنطوق والمفهوم)

- ٤٩٦ وعرف المنطوق أهل الحدق
 ٤٩٧ فيسبق الذهن إلى معناه
- مَا يُسْتَفَادُ مِنْ جِهَاتِ النَّطْقِ
 أَيُّ فِي مَحَلِّ النَّطْقِ لَا سِوَاهُ

(١) كذ في المخطوطة ولو قال: (والأكل والشرب كذا المنام) لكان أحسن.

٤٩٨ قَدْ دَلَّ تَصْرِيحاً عَلَى مَا وَافَقَهُ
 ٤٩٩ وَلَوْحَ الْمَنْطُوقِ بِالْمَفْهُومِ
 ٥٠٠ وَيُقَسَّمُ الْمَنْطُوقُ قِسْمَيْنِ إِلَى
 ٥٠١ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ بِالْأَصَالَةِ
 ٥٠٢ وَظَاهِرٍ مَا احْتَمَلَ التَّعَدُّدَا
 ٥٠٣ وَيُقَسَّمُ الْمَفْهُومُ قِسْمَيْنِ هُمَا
 ٥٠٤ مَعَ كَوْنِهِ مُسَاوِيّاً أَوْ أَوَّلَى
 ٥٠٥ كَأَكْلٍ مَالٍ لِلْيَتَامَى يُحَرِّمُ
 ٥٠٦ وَالضُّرْبُ لِلْوَالِدِ إِثْمُهُ أَشَدُّ
 ٥٠٧ وَإِنْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُخَالَفَةٌ
 ٥٠٨ ثُمَّ الْمَفَاهِيمُ مِنَ الْفُحْوَى أَرْبَعَةٌ
 ٥٠٩ الْإِقْتَضَا الْإِضْمَارُ فِي الْكَلَامِ
 ٥١٠ كَانَمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
 ٥١١ مِنْ صِحَّةٍ أَوْ مِنْ جَزَا الْأَعْمَالِ
 ٥١٢ وَالثَّانِي مِنْهَا اللَّحْنُ لِلْعِبَارَةِ
 ٥١٣ فَكُلُّ وَصْفٍ مُشْعِرٍ بِعِلَّةٍ
 ٥١٤ كَالْقَطْعِ لِلسَّرْقَةِ كَفِّ السَّارِقِ
 ٥١٥ فَالْعِلَّةُ السَّرْقَةُ وَالزِّنَاءُ
 ٥١٦ وَسَمٌّ مَعْنَى لَازِمِ الْعِبَارَةِ
 ٥١٧ وَأَيُّ مَفْهُومٍ إِذَا خَالَفَ مَا
 ٥١٨ نَفِيّاً وَإِثْبَاتاً بِلا ارْتِيَابٍ

تَضَمُّناً بِالْوَضْعِ أَوْ مُطَابَقَةً
 لِلذِّهْنِ مِنْ دَلَالَةِ اللَّزُومِ
 نَصْرٍ مُبَيِّنٍ بِالْوَضُوحِ قَدْ عَلَا
 لِمَا لَهُ مِنْ وَاضِحِ الدَّلَالَةِ
 مِنَ الْمَعَانِي لِاشْتِرَاكِ وَجَدَا
 مُوَافِقُ الْمَنْطُوقِ فِيمَا حَكَمَا
 مِمَّا عَلَيْهِ النَّطْقُ أَيْضاً دَلَالَةً
 وَمِثْلُهُ إِحْرَاقُهُ مُحَرَّمٌ
 مِنْ قَوْلِ أَفَّ وَهُوَ بِالنَّصِّ وَرَدٌ
 لِلْحُكْمِ فَالْمَفْهُومُ لِلْمُخَالَفَةِ
 فَهَآكِهَآ مَنْطُوقَةٌ مُجْتَمِعَةٌ
 مُعْتَبَرٌ لِلصِّدْقِ فِي الْأَحْكَامِ
 تُقَدَّرُ الْمَحْذُوفُ بِالْإِثْبَاتِ
 شَرْعاً أَوْ الْقَبُولِ أَوْ كَمَالِ
 يَكُونُ بِالْإِيْمَاءِ وَالْإِشَارَةِ
 لِلْحُكْمِ وَالْمَنَاطُ أَصْلُ الْعِلَّةِ
 وَالْحُكْمُ فِي الزَّانِي بِحَدِّ لَاثِقٍ
 وَالْوَصْفُ كَالزَّانِي هُوَ الْإِيْمَاءُ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ يُقْصَدُ بِالْإِشَارَةِ
 لِلنَّطْقِ مِنْ حُكْمٍ صَحِيحٍ عُلِمَا
 فَذَاكَ مِنْ دَلَائِلِ الْخِطَابِ

٥١٩ وَصِحَّةُ الْأَعْمَالِ فِيهِ تُشْتَرَطُ
 ٥٢٠ فَأَوَّلُ الشُّرُوطِ أَنْ لَا يُوجَدَا
 ٥٢١ مَنْطُوقٌ أَوْ مَفْهُومٌ أَوْ قِيَاسٌ
 ٥٢٢ الثَّانِي لَا يُقْصَدُ بِالْمَذْكُورِ
 ٥٢٣ كَالْأَكْلِ مِنْ طَرِيٍّ لَحْمِ الْبَحْرِ
 ٥٢٤ ثَالِثُهَا الْمَنْطُوقُ أَيْضًا لَا يُرَى
 ٥٢٥ كَالنَّهْيِ عَنْ أَكْلِ الرَّبَا مُضَاعَفَةٌ
 ٥٢٦ وَلَمْ يَكُنْ يُقْصَدُ بِالْمَنْطُوقِ بِهِ
 ٥٢٧ كَلَّا يَحِلُّ أَنْ تُجِدَّ مُؤْمِنَةٌ
 ٥٢٨ وَإِنْ يَكُونِ النَّطْقُ بِالْحُكْمِ اسْتَقْلَالًا
 ٥٢٩ كَالنَّهْيِ عَنْ وَطْءِ النِّسَاءِ لِلْمُعْتَكِفِ
 ٥٣٠ فَحَظْرُهُ لِلْإِعْتِكَافِ مُطْلَقًا
 ٥٣١ سَادِسُهَا الْمَفْهُومُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ
 ٥٣٢ كَمَا تَقُولُ الْخَالِقُ الْقَدِيرُ
 ٥٣٣ فَالْشَيْءُ مَقْصُودٌ بِهِ التَّعْمِيمُ
 ٥٣٤ وَلَمْ يَكُنْ مَفْهُومٌ قَيْدٌ خَرَجَا
 ٥٣٥ كَتَهْيِ إِكْرَاهٍ إِلَّا مَا عَلَى الزَّانَا
 ٥٣٦ فَالْقَيْدُ لِلْغَالِبِ لَا مَفْهُومٌ لَهُ
 ٥٣٧ وَالشَّرْطُ فِي الْمَفْهُومِ كَوْنُ الْحُكْمِ بِهِ
 ٥٣٨ فَإِنْ يُعَدُّ عَلَيْهِ بِالْإِبْطَالِ
 ٥٣٩ وَنَوْعُ الْمَفْهُومِ لِلْمُخَالَفَةِ

لَهَا شُرُوطٌ سَبْعَةٌ لِمَنْ ضَبَطَ
 مُعَارِضٌ أَرْجَحُ مِنْهُ أَبَدًا
 مِنْ الْجَلِيِّ مَا بِهِ التَّبَاسُ
 مِنْهُ امْتِنَانُ الْمَنِّعِ الشُّكُورُ
 فَلَيْسَ لِلْمَفْهُومِ حُكْمٌ يَجْرِي
 مُخْرَجًا جَوَابَ سُؤْلِ قُدْرَا
 لَا حُكْمٌ لِلْمَفْهُومِ بِالْمُضَاعَفَةِ
 تَفْخِيمٌ أَوْ تَأْكِيدٌ حَالٍ فَانْتِبَهْ
 فَوْقَ ثَلَاثٍ مِنْ لَيْالٍ بَيْنَهُ
 فَلَمْ يَجْزِ مَفْهُومٌ غَيْرَ مَا اسْتَقْلَلْ
 فِي مَسْجِدٍ كَمَا مِنْ الذَّكْرِ عُرِفْ
 فِي مَسْجِدٍ أَوْ فِي سِوَاهُ حَقَّقَا
 إِنْ قُصِدَ التَّعْمِيمُ بِالْمَنْطُوقِ بِهِ
 بِكُلِّ شَيْءٍ عَالَمٌ خَبِيرُ
 فَيَدْخُلُ الْمَوْجُودُ وَالْمَعْدُومُ
 لِلْغَالِبِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ ذِي الْحِجَا
 لَا حُكْمٌ لِلْمَفْهُومِ لِلشَّرْطِ هُنَا
 مِنْ حَيْثُ أَنَّ الشَّرْعَ أُلْفِيَ عَمَلُهُ
 أَنْ لَا يُعَارِضُ حُكْمَهُ الْمَنْطُوقُ بِهِ
 فَإِنَّهُ مُلْفَى بِكُلِّ حَالٍ
 عَشْرَةُ أَنْوَاعٍ أَهْيَلُ الْمَعْرِفَةِ

٥٤٠ لِلصَّفَةِ الْعِلَّةِ لِلشَّرْطِ الْعَدَدُ
 ٥٤١ مَفْهُومٌ حَصَرٌ ثُمَّ حَالٌ وَلَقَبٌ
 ٥٤٢ كَذَلِكَ مَفْهُومُ الزَّمَانِ مُطْلَقًا
 وَالْخَامِسُ الْغَايَةُ مِنْ هَذَا الْعَدَدِ
 فاعْلَمَهَا أَنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مُكْتَسَبٌ
 وَالْعَاشِرُ الْمَكَانُ حَيْثُ أُطْلِقَا

(النَّسْخُ)

٥٤٣ وَالنَّسْخُ فاعْلَمْ جَائِزٌ فِي الْعَقْلِ
 ٥٤٤ كَنَسْخِ شَرْعِ الْمُرْسَلِينَ السَّابِقِ
 ٥٤٥ وَكُلُّ ذِي وَجْهَيْنِ لِلنَّسْخِ احْتِمَالُ
 ٥٤٦ وَالضَّابِطُ اللَّغْوِيُّ لَهُ التَّحْوِيلُ
 ٥٤٧ مِثَالُهُ نَسَخْتُهُ حَوْلَتُهُ
 ٥٤٨ وَالنَّسْخُ مُخْتَصٌ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ
 ٥٤٩ لَا نَسْخَ عَقْلِيٍّ وَقِصَّةٌ مَثَلُ
 ٥٥٠ وَالنَّسْخُ فِي التَّرْجِيدِ لِلصِّفَاتِ
 ٥٥١ وَحَدُّهُ رَفْعُ الْخِطَابِ السَّابِقِ
 ٥٥٢ وَالشَّرْطُ فِي النَّاسِخِ أَنْ يُؤْخَرَا
 ٥٥٣ وَلَمْ يَكُ الْمَنْسُوخُ حُكْمًا عُلُقًا
 ٥٥٤ كَحُكْمِ صَوْمِ رَمَضَانَ فَادْرِهِ
 ٥٥٥ ثُمَّ وَجُوبُ الْفِطْرِ يَوْمَ الزَّيْنَةِ
 ٥٥٦ وَالْحَالُ كَالْوَقْتِ بِلا جِدَالٍ
 ٥٥٧ إِذْ حَظَرَهُ بِحَالَةِ الْإِحْسَامِ
 ٥٥٨ وَالْقَيْدُ فِي كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ
 وَثَابِتٌ وَقُوعُهُ فِي النَّقْلِ
 بِشَرْعِ خَيْرِ الْمُرْسَلِينَ الْلاحِقِ
 وَمَا لَهُ وَجْهٌ فَقَطُّ لَا يُحْتَمَلُ
 وَالنَّاسِخُ الرَّافِعُ وَالْمُزِيلُ
 رَفَعْتُهُ نَقَلْتُهُ أَزَلْتُهُ
 ثُبُوتُهُ بِالظَّنِّ أَوْ بِالْقَطْعِ
 إِذْ لَيْسَ لِلنَّسْخِ لِهَذِهِ مَحَلٌّ
 مُمْتَنِعٌ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ
 مَعَ التَّرَاخِي بِالْخِطَابِ الْلاحِقِ
 وَكَوْنُهُ مُتَفَصِّلًا قَدْ ذَكَرَا
 بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ بَلْ مُطْلَقًا
 بِقَاوِهِ مُعَلَّقٌ بِشَهْرِهِ
 فَلَا يُعَدُّ نَاسِخًا تَمْكِينُهُ
 كَحُلِّ الْأَصْطِيَادِ بِالْإِحْلَالِ
 تَنْفِي بَقَاءِ الْحُكْمِ فِي الدَّوَامِ
 تَطَوُّعًا فِي الْخَمْسَةِ الْأَوْقَاتِ

٥٥٩ فَبِإِنْقِضَا وَقْتِ الْكَرَاهَةِ ارْتَفَعَ
 ٥٦٠ وَلَا يَكُونُ النَّسْخُ بِالْوَفَاةِ
 ٥٦١ وَيُنَسَخُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ
 ٥٦٢ أَمَا الْكِتَابُ نَسْخُهُ قَدْ امْتَنَعَ
 ٥٦٣ عَنْ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مُحَمَّدٍ
 ٥٦٤ إِذْ قَالَ فِي نَسْخِ الضَّعِيفِ لِلْقَوِيِّ
 ٥٦٥ وَجَوُزُ الْأَخْنَفِ بِالْقَطْعِيِّ
 ٥٦٦ كَمْ أَجَازَ غَالِبُ الْجُمْهُورِ
 ٥٦٧ وَالنَّسْخُ لِلْأَغْلَظِ بِالْمُخَفَّفِ
 ٥٦٨ كَعِدَّةِ الْوَفَاةِ مِنْ عَامٍ إِلَى
 ٥٦٩ وَنَسْخُ مَا خَفَّ كَصَوْمِ يَوْمٍ
 ٥٧٠ وَجَازَ نَسْخُ الْحُكْمِ دُونَ الرَّسْمِ
 ٥٧١ كَنَسْخِ حُكْمِ عِدَّةِ الْحَوْلِ مَعَ
 ٥٧٢ وَنَسْخِ رَسْمٍ مِثْلَ آيِ الرَّجْمِ
 ٥٧٣ وَجَازَ نَسْخُ الْحُكْمِ مِنْ دُونِ بَدَلٍ
 ٥٧٤ وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ بِالْإِجْمَاعِ
 ٥٧٥ لِأَنَّهُ بَغَيْرِ وَحْيٍ لَمْ يَقَعْ

مَا كَانَ فِي الْوَقْتِ مِنَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ
 لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ فِي الْأُمُوتِ
 كَنَسْخِهِ السُّنَّةِ فِي الصُّوَابِ
 بِسُنَّةٍ كَمَا حَكَاهُ فِي اللَّمَعِ
 مُدَوِّنُ الْفَنِّ الشَّهِيرِ الْمُرْشِدِ
 مُمْتَنِعُ شَرْعاً كَمَا عَنْهُ رُوي
 وَالْبَعْضُ قَدْ أَجَازَ بِالظَّنِّ
 النَّسْخَ لِلْكِتَابِ بِالْمَشْهُورِ
 وَالْعَكْسُ أَيْضاً جَائِزٌ غَيْرُ خَفِيِّ
 ثُلَاثُهُ وَثُلُثُ مَنْ شَهَرَ وَلَا
 عَاشُورَ بِالْأَغْلَظِ شَهَرَ الصُّومِ
 وَنَسْخُ رَسْمٍ مَعَ بَقَاءِ الْحُكْمِ
 وَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَقَعَا
 مَعَ الرُّضَاعِ دُونَ نَسْخِ الْحُكْمِ
 وَجَازَ أَيْضاً نَسْخُهُ إِلَى بَدَلٍ
 بِإِلَّا خِلَافٍ فِيهِ أَوْ نِزَاعٍ
 وَهُوَ يَمُوتُ الْمُصْطَفَى الْهَادِي أَنْقَضَ

(الْإِجْمَاعُ)

٥٧٦ وَاعْلَمْ بِأَنَّ ثَلَاثَ الْأُصُولِ
 ٥٧٧ مُسْتَنِدٌ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ
 فِي شَرْعِنَا الْإِجْمَاعُ عَنْ دَلِيلٍ
 أَوْ سُنَّةِ الْهَادِي رَسُولِ اللَّهِ

٥٧٨ فَلَمْ يَجْزِ قَطْعاً بِأَنْ يُشْرَعَا
 ٥٧٩ إِذْ مَا يُزَادُ فَوْقَ شَرْعِ اللَّهِ
 ٥٨٠ وَكُلُّ إِجْمَاعٍ لِسَائِرِ الْأُمَمِ
 ٥٨١ وَخُصِّصَ الْإِجْمَاعُ فِي ذِي الْأَمَةِ
 ٥٨٢ إِذَا اقْتَضَى حُكْماً مِنَ الْأَحْكَامِ
 ٥٨٣ وَهُوَ اتِّفَاقُ فَقَهَاءِ الْأَمَةِ
 ٥٨٤ فَقَهَاءَ عَلَى حُكْمٍ لِحَادِثٍ طَرَأَ
 ٥٨٥ مُخَالِفاً لِقَوْلِهِمْ فِي الْحُكْمِ
 ٥٨٦ وَإِنْ يُخَالِفُهُمْ إِمَامٌ مُجْتَهِدٌ
 ٥٨٧ لَمْ يَنْعَقِدْ ثُمَّ الْخِلَافُ بَعْدَهُ
 ٥٨٨ أَمَّا إِذَا مَا لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِداً
 ٥٨٩ وَقَالَ قَوْمٌ لَا يَضُرُّ مَنْ سَقَطَ
 ٥٩٠ إِنْ كَانَ قَدْ وَافَقَهُمْ فِي عَقْدِهِ
 ٥٩١ وَقَطَعُوا بِحُجَّةِ الْإِجْمَاعِ
 ٥٩٢ ثُمَّ اتَّفَاقُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ
 ٥٩٣ وَأَهْلِ دَارِ الْهَجْرَةِ أَوْ الْحَرَمِ
 ٥٩٤ وَكَانَ فِي الْعَصْرِ سِوَاهُمْ مُجْتَهِدٌ
 ٥٩٥ وَمِثْلُ ذَا الْأَرْبَعَةِ الْأَئِمَّةِ
 ٥٩٦ فَمَنْ يَظُنُّ الْحَقَّ فِي إِجْمَاعِهِمْ
 ٥٩٧ وَيُعْرِفُ الْإِجْمَاعَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ
 ٥٩٨ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْضٍ مَعَ انْتِشَارِهِ

بِالرَّأْيِ حُكْماً زَائِداً مُبْتَدِعاً
 لَا يَرْضِيهِ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ
 لِعَدَمِ الْعِصْمَةِ فِيهِمْ كَالْعَدَمِ
 لِكَوْنِهَا مَخْصُوصَةً بِالْعِصْمَةِ
 يَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْأَنَامِ
 الْبَالِغِينَ رُتْبَةَ الْأَئِمَّةِ
 فَلَمْ يَجْزِ إِحْدَاثُ قَوْلٍ آخِراً
 بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
 فِي عَصْرِهِمْ قَبْلَ انْقِرَاضِهِ وَجِدْ
 مُحَرَّمٌ وَلَمْ يَضُرَّ عَقْدُهُ
 فَلَمْ يَكُنْ خِلَافُهُ مُعْتَمِداً
 فِي عَصْرِهِمْ مِنْهُمْ إِذَا الْعَقْدُ ارْتَبَطَ
 فَلَمْ يَضُرَّ خُلْفُهُ مِنْ بَعْدِهِ
 بِلَا خِلَافٍ فِيهِ أَوْ نِزَاعٍ
 فَحُجَّةٌ مَرْضِيَّةٌ مُتَّبَعَةٌ
 لَا غَيْرَهُمْ مِمَّنْ لَهُ الْإِسْلَامُ ضَمٌّ
 مُخَالِفاً لِجَمَاعِهِمْ لَمْ يَنْعَقِدْ
 لَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ لِفَقْدِ الْعِصْمَةِ
 فَمَا لَهُ بُدٌّ مِنْ اتِّبَاعِهِمْ
 أَيْضاً كَمَا يُعْرِفُ مِنْ أَعْمَالِهِمْ
 إِنْ سَكَتَ الْبَاقُونَ عَنْ انْتِكَارِهِ

وَلَمْ يَكُنْ سَكُونُهُمْ لِعُذْرِ
فَإِنَّكَ تَقْرِيرُ لِمَنْ قَدْ فَعَلَهُ

٥٩٩ مَعَ عِلْمِهِ بِحُكْمِ ذَلِكَ الْأَمْرِ
٦٠٠ لِيَخَوْفٍ أَوْ ضَرُورَةٍ مُحْتَمِلَةٍ

(حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الرَّاجِحِ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ)

دُونَ الْمَجَازِ فَافْهَمْنِ طَرِيقَةَ
غَيْرِ الْخُصُوصِ الْعَارِضِ الْمَزْعُومِ
لَا الْإِشْتِرَاكَ مُوجِبِ التَّعْدَادِ
لَا زَائِدٍ فِيهِ بِلَا دَلِيلٍ
لَا النَّسْخَ فَافْهَمْ يَا أَخَا الذُّكَا
أَسْسُ بِهِ لَا تَخْشَ مِنْ تَلْبِيسِ
فِي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ لَا الْعَقْلِي
أَنِّي لَا عَلَى مَعْنَى سُوَاهُ لِقَوِي
بِحَمْلِهِ عَلَى خِلَافِ مَا مَضَى
مُعْتَبَرٌ يُعْرَفُ بِالْبُرْهَانِ
أَصْلًا بِلَا مُرْجَحٍ صَحِيحٍ

٦٠١ وَيُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى الْحَقِيقَةِ
٦٠٢ وَحَمْلُهُ أَيْضًا عَلَى الْعُمُومِ
٦٠٣ وَالْأَصْلُ حَمْلُهُ عَلَى الْأَفْرَادِ
٦٠٤ وَحَمْلُهُ أَيْضًا عَلَى التَّأْصِيلِ
٦٠٥ وَالْأَصْلُ حَمْلُهُ عَلَى الْبَقَاءِ
٦٠٦ أَوْ كَانَ لِلتَّوَكُّيدِ وَالتَّأْسِيسِ
٦٠٧ وَيُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى الشَّرْعِيِّ
٦٠٨ وَحَمْلُهُ أَيْضًا عَلَى الْعُرْفِ الْقَوِيِّ
٦٠٩ إِلَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ الْمُرْتَضَى
٦١٠ وَإِنَّمَا التَّقْدِيمُ بِالسَّرْجَحَانِ
٦١١ فَلَا يَجُوزُ مُطْلَقُ التَّرْجِيحِ

(الْقِيَاسُ)

عَلَى مِثَالٍ وَاضِحٍ مَشْهُورٍ
حُكْمًا عَلَى أَصْلِ لَهُ فِي الشَّرْعِ
نَظَّمْتُهَا لِلطَّالِبِينَ الْمُنْفَعَةَ

٦١٢ ثُمَّ الْقِيَاسُ مُطْلَقُ التَّقْدِيرِ
٦١٣ وَحَدُّهُ فِي الشَّرْعِ حَمْلُ الْفَرْعِ
٦١٤ وَهَآكَ أَقْسَامُ الْقِيَاسِ أَرْبَعَةٌ

٦١٥ قِيَاسُ عِلَّةٍ أَوْ الدَّلَالَةُ
 ٦١٦ ثُمَّ قِيَاسُ الشَّبهِ الْمُعْتَدُّ بِهِ
 ٦١٧ فَالْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ بِحُكْمِ الْأَصْلِ
 ٦١٨ فَهُوَ قِيَاسُ الْعِلَّةِ الْمَعْرُوفِ
 ٦١٩ وَإِنْ يَكُ الْمَنَاطُ غَيْرَ الْعِلَّةِ
 ٦٢٠ فَإِنَّهُ الْقِيَاسُ بِالدَّلَالَةِ
 ٦٢١ وَالشَّبَهُ الْفَرْعُ الَّذِي تَرَدَّدَا
 ٦٢٢ أَوْ طَاهِرٍ وَنَجِسٍ كَالْمَذْيِ
 ٦٢٣ فَقَدْ رَأَوْا أَهْلَ الْقِيَاسِ حَمَلَهُ
 ٦٢٤ وَغَيْرُ مَا نَاسَبَ مِنْ وَصْفٍ ظَهَرَ
 ٦٢٥ فَذَاكَ غَيْرُ صَالِحٍ لِلْجَمْعِ
 ٦٢٦ فَلَمْ يَجْزْ عَلَيْهِ حَمْلُ الْفَرْعِ
 ٦٢٧ وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمْ مَحَلُّ الْحُكْمِ
 ٦٢٨ وَكَوْنُ مَعْنَى الْأَصْلِ مَعْقُولًا وَقَعَ
 ٦٢٩ وَكَوْنُ ذَا الْمَعْنَى مِنَ الْمَعْلُومِ

وَالأَوَّلُ الرَّاجِعُ لِلْأَصَالَةِ
 وَالطَّرْدُ فِي الْقِيَاسِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ
 لِعِلَّةٍ ثَابِتَةٍ فِي الْكُلِّ
 لِكُلِّ مَنْ يَفْهَمُهُ مَوْصُوفٍ
 بِعَيْنِهَا بَلْ بِدَلِيلِ الْعِلَّةِ
 لِلْعِلَّةِ الْمَشْهُورَةِ الْأَصَالَةِ
 بَيْنَ حَرَامٍ وَمُبَاحٍ وَجِدَا
 مَا يَبَيِّنُ بَوْلٍ قَدْ يُرَى أَوْ مَنِيٍّ
 شَرْعاً عَلَى أَقْرَبِ مُشَابِهِ لَهُ
 لِلْجَمْعِ أَوْ مُلغَى فَيَالْطَّرْدِ اشْتَهَرَ
 مَا يَبَيِّنُ أَصْلٍ بِالْقَضَا وَالْفَرْعِ
 إِذِ الْقِيَاسُ بَاطِلٌ فِي الشَّرْعِ
 وَالْفَرْعُ مَطْلُوبُ الْمَحَلِّ سُمِّيَ
 فَإِنْ يَكُ تَعْبِدياً اِمْتَنَعَ
 مُسَلِّماً أَيْضاً لَدَى الْخُصُومِ

(أَرْكَانُ الْقِيَاسِ)

أَوْ سُنَّةِ الْهَادِي إِلَى الصَّوَابِ
 بِشَرْطِهِ مَا فِيهِ مِنْ نِزَاعٍ
 وَالْعِلَّةُ الثَّلَاثُ لِلْأَرْكَانِ
 وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ الْجَامِعُ

٦٣٠ أَرْكَانُهُ أَصْلٌ مِنَ الْكِتَابِ
 ٦٣١ أَوْ كَانَ مَأْخُوداً عَنِ الْإِجْمَاعِ
 ٦٣٢ وَالْفَرْعُ بَعْدَ الْأَصْلِ رُكْنٌ ثَانِي
 ٦٣٣ وَالْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ أَيْضاً رَابِعٌ

٦٣٤ وَحَدُّهُ وَصَفٌ ثُبُوتِيٌّ غَدَا مُنْضَبِطًا مُنَاسِبًا مُطَرِّدًا
٦٣٥ وَكَوْنُهُ مُحَاوِزًا مَحَلَّةٌ وَغَيْرَ مَنْفِيٍّ وَهَذَا الْعِلَّةُ

(الْقَابُ الْجَامِعُ)

٦٣٦ الْقَابُ فِي أَرْبَعٍ تَنْحَصِرُ كَمَا تَرَى فِي النَّظْمِ أَيْضًا يُذَكَّرُ
٦٣٧ فَكُلَّمَا فِيهِ ظُهُورُ الْحُكْمِ فَعِلَّةٌ وَاضِحَةٌ لِفَهْمِ
٦٣٨ وَبَعْدَهُ الْمَنَاطُ وَالْمُؤَثَّرُ كَذَاكَ تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ يُذَكَّرُ
٦٣٩ ثُمَّ مَنَاطُ الْحُكْمِ فَهُوَ الْعِلَّةُ يُسَمَّى لَدَى الْأَئِمَّةِ الْأَجَلَّةُ
٦٤٠ وَرَتَّبُوا مَرَاتِبَ الْمَنَاطِ ثَلَاثَةً أَيْضًا بِلا إِسْفَاطِ
٦٤١ تَحْقِيقُهُ تَنْفِيحُهُ لِلْحُكْمِ تَخْرِيجُهُ بِالرَّأْيِ مِنْ ذِي الْعِلْمِ
٦٤٢ ثُمَّ مَحَلُّ الْحُكْمِ مِثْلُ الْخَمْرِ وَالْعِلَّةُ الْمَنَاطُ مِثْلُ السُّكْرِ
٦٤٣ وَالْفَرْعُ كَالنَّبِيذِ طَالِبِ الْقَضَا وَالْعِلَّةُ الْجَامِعُ لِلْحُكْمِ اقْتَضَى
٦٤٤ وَآيٌ مَا مَعْنَى بِهِ تَعَلُّقًا حُكْمٌ فَذَا مُؤَثَّرٌ تَحَقُّقًا
٦٤٥ وَذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي عُلِّقَ بِهِ الْحُكْمُ يُسَمَّى بِالْمَنَاطِ فَانْتَبِهْ

(فَضْلُ)

٦٤٦ وَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِأَصْلِ الْعِلَّةِ أَوْ ظَنُّهَا بِهِذِهِ الْأَدِلَّةُ
٦٤٧ النَّصُّ وَالْإِيْمَاءُ وَالْمُنَاسَبَةُ وَالسَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ مِنْ بَعْدِ الشُّبْهِ
٦٤٨ وَالسَّادِسُ الدَّوْرَانُ ثُمَّ الطَّرْدُ كَذَاكَ تَنْفِيحُ الْمَنَاطِ بَعْدُ
٦٤٩ فَالنَّصُّ لِلْعِلَّةِ كَاللَّامِ وَمَا نَصَّ عَلَيْهَا مِنْ بَيَانٍ عُلِمَا

٦٥٠ وَالْوَصْفُ كَالزَّانِي بِلَا امْتِرَاءٍ
 ٦٥١ مُنَاسِبٌ مَا فِيهِ جَلْبُ الْمَصْلَحَةِ
 ٦٥٢ مِثْلُ الْغِنَى الْمَوْجِبُ بَذْلَ الصَّدَقَةِ
 ٦٥٣ وَالتَّرْكُ لِلْخَمْرِ مِنَ الْمُنَاسِبِ
 ٦٥٤ لَكِنَّ هَذَا مَا يَحِلُّ فِي مَحَلٍّ
 ٦٥٥ وَهِيَ الضَّرُورِيَّاتُ فِي الْحَيَاتِ
 ٦٥٦ وَبَعْدُ فَالْحَاجِيَّةُ التَّيَمُّنَةُ
 ٦٥٧ فَحِفْظُ نَفْسٍ أَوَّلًا وَالذِّينِ
 ٦٥٨ وَالْعَقْلِ وَالْعِرْضِ وَمَالٍ وَنَسَبٍ
 ٦٥٩ وَالثَّانِي تَزْوِيجُ الْوَلِيِّ الصَّغِيرَةِ
 ٦٦٠ لِحَاجَةِ الْكُفْوِ لَهَا إِذَا حَصَلَ
 ٦٦١ ثَالِثُهَا الْإِنْفَاقُ بِاسْتِطَابَةِ
 ٦٦٢ مَثَلَتْ مَا فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ
 ٦٦٣ وَنَوْعِ الْمُنَاسِبِ الْمُقَدَّمِ
 ٦٦٤ مُنَاسِبٌ مُعْتَبَرٌ شَرْعاً كَمَا
 ٦٦٥ وَغَيْرُهُ مُنَاسِبٌ لَمْ يُعْتَبَرْ
 ٦٦٦ كَمَنْعِ زَرْعِ الْكَرْمِ خَوْفاً يُعْتَصَرُ
 ٦٦٧ وَكُلُّمَا مَنَاطَةٌ لَا يُفْهَمُ
 ٦٦٨ فَالْحَقُّ بِالْمَصَالِحِ الْمَوْصُوفَةِ
 ٦٦٩ ضَرُورَةٌ حَاجِيَّةٌ تَتِمُّ

إِيمًا إِلَى الْعِلَّةِ كَالزَّانِ
 أَوْ دَرُؤُهُ مَفْسَدَةٌ مُسْتَقْبَحَةٌ
 مُنَاسِبُ الْمَصْلَحَةِ الْمُحَقَّقَةِ
 فِي دَرُءِ سُكْرِ ضَرْعِ عَقْلِ الشَّارِبِ
 وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ عَلَى الْبَدَلِ
 وَهَذِهِ أَوَّلَى الْمُنَاسَبَاتِ
 فَهَاجِهَا فَوَائِدُ مُهِمَّةٌ
 مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ بِالْيَقِينِ
 فَحِفْظُهَا جَمِيعُهَا شَرْعاً وَجِبُ
 أَيْ غَيْرَ مُجْبِرٍ بِهِذِي الصُّورَةِ
 إِذْ فَقْدُهُ بَعْدَ الْوُجُودِ مُحْتَمَلٌ
 مِنْ كَرَمِ الْأَخْلَاقِ لِلْقَرَبَةِ
 مُنَاسِباً فِي الشَّرْعِ لِلْأَحْكَامِ
 ثَلَاثَةٌ وَبِالْمِثَالِ تَعْلَمُ
 فِي السُّكْرِ بِالْخَمْرِ كَمَا تَقْدُمَا
 بَلْ ذَاكَ مَلْغِيٌّ بِشَرْعِنَا الْأَعْرُ
 خَمِراً فَذَا مُنَاسِبٌ لَمْ يُعْتَبَرْ
 إِذْ مَا لَهُ فِي الشَّرْعِ أَصْلٌ يُعْلَمُ
 بِكَوْنِهَا مُرْسَلَةٌ مَعْرُوفَةٌ
 وَالسَّبْقُ فِي التَّرْتِيبِ لِلْمُهِمَّةِ

(الاستدلال)

- ٦٧٠ وَحَدُّهُ التَّقْرِيرُ لِلدَّلِيلِ
 ٦٧١ ضُرُوبُهُ كَثِيرَةٌ لِمَنْ نَظَرَ
 ٦٧٢ أَقْسَامُهُ اغْتِلَالٌ اسْتِدْلَالٌ
 ٦٧٣ وَالْإِقْتِرَانِي ثُمَّ الْإِسْتِثْنَائِي
 ٦٧٤ مَا لِلدَّلِيلِ مِنْ أُمُورٍ تُشْتَرِطُ
 ٦٧٥ وَالسَّبَرُ مِثْلُ قَوْلِنَا لِلخَصْمِ
 ٦٧٦ لَيْسَ لِهَذَا الْحُكْمِ مِنْ دَلِيلٍ
 ٦٧٧ يَصْلُحُ لِلْحُكْمِ وَمَا أَذْلَيْتَ بِهِ
 ٦٧٨ أَوْ كَلَّيْنَا فِي صِحَّةِ التَّغْلِيلِ
 ٦٧٠ فَالطُّعْمُ قَدْ صَحَّ بِهِ الدَّلِيلُ
- لِصِحَّةِ الْإِثْبَاتِ لِلْمَذْأُولِ
 أَحْسَنُهَا الْبُرْهَانُ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ
 وَلثَلَاثُ الْخُلْفُ عَلَى مَا قَالُوا
 لَكِنْ مَعَ التَّرْتِيبِ وَاسْتِيفَاءِ
 إِذَا بِاخْتِلَالِ الشَّرْطِ يَحْصُلُ الْغَلْطُ
 فِي الْبَحْثِ إِبْطَالًا لِنَصِّ الْحُكْمِ
 مِنْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ تَغْلِيلٍ
 فَذَاكَ مَنْقُوضٌ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ
 بِالطُّعْمِ أَوْ بِالْقُوَّةِ أَوْ بِالْكَيْلِ
 فَلَمْ يَقَعْ بِغَيْرِهِ التَّغْلِيلُ

(تَرْتِيبُ الْأَدِلَّةِ)

- ٦٨٠ إِنْ نَزَلَتْ نَازِلَةٌ بِالْمُجْتَهِدِ
 ٦٨١ فِي الْبَحْثِ عَنْ حَكْمٍ لَهَا مَخْصُوصٌ
 ٦٨٢ وَبَعْدُ فِي الظُّوَاهِرِ الْمُعْتَبَرَةِ
 ٦٨٣ فَلْيَبْحَثْنِ عَنْهَا بِكُلِّ حَالٍ
 ٦٨٤ كَذَا مِنْ الْأَفْعَالِ وَالْأَثَارِ
 ٦٨٥ وَبَعْدُ فِي إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 ٦٨٦ فَحُجَّةُ الْإِجْمَاعِ قَطْعًا لَا تُرَدُّ
- وَلَمْ يَجِدْ حُكْمًا لَهَا فَلْيَجْتَهِدْ
 مُقَدِّمًا لِلْبَحْثِ فِي النُّصُوصِ
 نُطْقًا وَمَفْهُومًا فَإِذَا اسْتَظْهَرَهُ
 فِي السُّنَّةِ الْغَرَاءِ مِنَ الْأَقْوَالِ
 لِلْمُصْطَفَى خَيْرِ الْوَرَى الْمُخْتَارِ
 عَسَى بِهِ يَلْقَى دَلِيلَ الْحُكْمِ
 لِأَنَّهُ إِلَى النُّصُوصِ يُسْتَنَدُ

٦٨٧ فَإِنْ يُخَالِفِ الْكِتَابَ وَالْأَثَرُ أَوَّلُ إِذَا مَا لَمْ يَكُنْ نَسْخٌ ظَهَرَ
٦٨٨ فَإِنَّمَا الْإِجْمَاعُ قَطْعًا يُقْبَلُ لَمْ يَحْتَمِلْ نَسْخًا وَلَا يُؤَوَّلُ

(التَّعَارُضُ)

٦٨٩ تَعَارُضُ النُّطْقَيْنِ حَيْثُ وَجُدَا
٦٩٠ وَفِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ اتَّفَقَا
٦٩١ فَإِنْ يُسَاوِي النُّطْقُ مَا قَدْ عَارَضَهُ
٦٩٢ وَإِنْ يَكُنْ عَامٌ لِخَاصٍّ عَارِضًا
٦٩٣ فَاعْمَلْ بِكُلِّ لِحَاقِ الْجَمْعِ
٦٩٤ وَأَيُّ نُطْقٍ عَمَّ مِنْ وَجْهِ وَمِنْ
٦٩٥ فَالْعَامُّ ذُو وَجْهَيْنِ حَيْثُ خُصِّصَا
٦٩٦ وَالْجَمْعُ لِلْعَامِّينِ وَالْخَاصِّينِ إِنْ
٦٩٧ فَخُصِّصَ الْعَامُّ بِخَاصٍّ إِنْ وَجَدَ
٦٩٨ وَاحْذَرْ مِنَ الْإِهْمَالِ وَالتَّضْيِيعِ
٦٩٩ وَرَجِّحُوا بِكَثْرَةِ الْأَدْلَةِ
٧٠٠ وَرَجِّحِ الْإِسْنَادُ أَيْضًا بِالْكِبَرِ
٧٠١ وَالْقُرْبُ مِنْ خَيْرِ الْأَنَامِ أَدْعَى
٧٠٢ أَوْ كَوْنُهُ مُبَاشِرًا لِلْقِصَّةِ
٧٠٣ وَكَثْرَةُ الرُّوَاةِ أَيْضًا لِلخَبَرِ
٧٠٤ وَاخْتَارَ هَذَا مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
٧٠٥ وَأَنْكَرَ التَّرْجِيحَ مَنْ لَمْ يَكْتَفِ

وَفِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ اتَّحَدَا
وَالْقَيْدِ أَوْ مِنْهُ الْجَمِيعُ أُطْلِقَا
مِنْ كُلِّ وَجْهِ سُمِّيَ الْمُعَارَضَةُ
وَأَمَّا الْجَمْعُ فَلَا تَنَاقُضًا
وَاحْكُمْ إِذَا مَا لَمْ يَجُزْ بِالْمَنْعِ
وَجْهِ سِوَاهُ بِالْخُصُوصِ مُقْتَرِنٌ
بِالْخَاصِّ مِنْ تَعَارُضٍ تُخَلِّصَا
جَازَ وَإِلَّا فَتَوَقَّفْ زِكْرَ
إِذْ كُلُّ عَامٍّ لِلْخُصُوصِ مُسْتَعِدٌّ
إِنْ أُمِكنَ الْإِعْمَالُ بِالْجَمِيعِ
وَفِي الْقِيَاسِ بِسِاطِرِ الْعِلَّةِ
أَوْ كَوْنُ مَنْ يَرَوِيهِ بِالْفِقْهِ اشْتَهَرَ
لِكَوْنِهِ لِمَا رَوَاهُ أَوْعَى
أَوْ كَوْنُهَا بِمَنْ رَوَى مُخْتَصَّةً
مُفِيدَةً رُجْحَانَهُ عِنْدَ النَّظَرِ
كَمَا ارْتَضَاهُ كُلُّ حَبْرٍ لَوْدَعِي
وَقَالَ بِالتَّخْيِيرِ أَوْ تَوَقُّفِ

- ٧٠٦ وَالْفِعْلُ لِلْمَصْلَحَةِ الْمَجْرَدَةِ
 ٧٠٧ وَحَيْثُمَا تَعَارَضَا عِنْدَ الطَّلَبِ
 ٧٠٨ وَإِنْ بَدَأَ رُجْحَانُ وَجِهٍ مِنْهُمَا
 ٧٠٩ وَضَابِطُ الْمَصْلَحَةِ الْمُتَّبَعَةِ
 يُطْلَبُ شَرْعاً إِنْ خَلَا عَنْ مَفْسَدَةٍ
 مِنْ دُونِ تَرْجِيحٍ بَدَأَ فَلْيُجْتَنَّبِ
 فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
 دَفْعُ الْمَضَرَّاتِ وَجَلْبُ الْمَنْفَعَةِ

(الْقَوَادِحُ الْمُقْتَضِيَةُ لِفَسَادِ الْعِلَّةِ)

- ٧١٠ أَحَدُهَا الْحُكْمُ إِذَا تَخَلَّفَا
 ٧١١ وَأَيُّ وَصْفٍ لَمْ يَكُنْ مُؤْتَرَأً
 ٧١٢ وَالْقَلْبُ ضَرْبَانِ فَقَلْبُ الْعِلَّةِ
 ٧١٣ وَمَكْذَا عَدُوًّا فَسَادِ الْوَضْعِ
 ٧١٤ وَجَعْلُ وَصْفٍ عِلَّةَ الْحُكْمِ وَمَا
 ٧١٥ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَصْلِ ثُمَّ الْفَرْعِ
 عَنْ عِلَّةٍ وَالْعَكْسُ كَسَرُ عُرْفَا
 فَلَمْ يَكُنْ تَعْلِيلُهُ مُعْتَبَرًا
 وَالْقَلْبُ فِي التَّشْوِيَةِ الْمُخِلَّةِ
 مَثَلُ فَسَادِ الْإِعْتِبَارِ الشَّرْعِيِّ
 صَحَّ بِهِ التَّعْلِيلُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
 مَعَ الْقِيَاسِ قَادِحٌ فِي الشَّرْعِ

(الِاجْتِهَادُ)

- ٧١٦ وَحَدُّهُ اسْتِفْرَاغُ وَسْعِ الْمُجْتَهِدِ
 ٧١٧ أَيْ بِالذَّلِيلِ أَوْ بِالاسْتِنْبَاطِ
 ٧١٨ وَشَرْطُ مَنْ لِلِاجْتِهَادِ مُسْتَعِدٌّ
 ٧١٩ وَعِلْمُهُ بِالنُّخْرِ وَالْأُصُولِ
 ٧٢٠ وَكَوْنُهُ مَعَ فَهْمِهِ ذَا مَلَكَه
 ٧٢١ لَا سِيَّمَا مَذَارِكُ الْأَحْكَامِ
 فِي الْبَحْثِ عَنْ حُكْمٍ لِحَادِثٍ وَجِدَ
 مِمَّا لَذَاكَ الْحُكْمِ مِنْ مَنَاطٍ
 عَقْلٌ بُلُوغُ فَهْمُهُ نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ
 مَعَ عِلْمِهِ بِلُغَةِ التَّشْرِيلِ
 تَثِيرُهُ فِي أَيِّ نَهْجٍ سَلَكَه
 أَحَاطَهَا عِلْمًا بِفِكْرِ مَنَامِي

٧٢٢ وَحَصَرُهَا فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ
 ٧٢٣ مُرْتَباً لِلْبَحْثِ فِي الْأَدِلَّةِ
 ٧٢٤ وَآيِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْكِتَابِ
 ٧٢٥ ثُمَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُعْلَمَ مَا
 ٧٢٦ وَلَمْ يَزِدْ قَوْلاً عَلَى مَا أَجْمَعُوا
 ٧٢٧ وَمَنْ أَصَابَ الْحَقَّ فِي اجْتِهَادِهِ
 ٧٢٨ وَإِنْ يَكُنْ أَخْطَاءً عَيْنَ الْحُكْمِ
 ٧٢٩ وَالْبَحْثُ تَدْقِيقاً عَلَى الصُّوَابِ
 ٧٣٠ وَالْحَقُّ وَاحِدٌ مَعَ الْمُصِيبِ
 ٧٣١ وَالْإِجْتِهَادُ جَائِزٌ لِلْمُضْطَفَى
 ٧٣٢ وَغَيْرِهِمْ إِذْ هُوَ مِنْهُمْ أَفْضَلُ

الذِّكْرِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ
 ثُمَّ الْقِيَاسُ فِي وُضُوحِ الْعِلَّةِ
 خَمْسٌ مِنَ الْمِثْنِ فِي الصُّوَابِ
 قَدْ دَوَّنَتْهُ فِي الصَّحَاحِ الْعُلَمَاءُ
 فَلَا يَصِحُّ زَائِدٌ مُبْتَدَعٌ
 كَانَ لَهُ أَجْرَانِ فِي مَعَادِهِ
 وَلَمْ يَكُنْ مَقْصُوراً فِي الْعِلْمِ
 فَذَا لَهُ شَطْرٌ مِنَ الثُّوَابِ
 وَمَا عَلَى الْبَاقِينَ مِنْ تَثْرِيْبٍ
 كَمَا يَجُوزُ بَعْدَهُ لِلْخُلَفَاءِ
 وَعِلْمُهُ بِكُلِّ حُكْمٍ أَكْمَلُ

(التقليد)

٧٣٣ هُوَ تَلْقَى الْقَوْلَ بِالْقَبُولِ
 ٧٣٤ مِنْ عَالِمٍ سَمَوُهُ بِالتَّقْلِيدِ
 ٧٣٥ وَجَازَ فِي الْإِجْمَاعِ فِي الْفُرُوعِ
 ٧٣٦ مَا لَمْ يَكُنْ يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ
 ٧٣٧ كَالْحَجِّ وَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ
 ٧٣٨ وَالْقَتْلِ وَالزَّانَا وَشُرْبِ الْخَمْرِ
 ٧٣٩ وَإِنَّمَا التَّقْلِيدُ فِيمَا يَخْتَفِي
 ٧٤٠ فِي الدِّينِ تَيْسِيراً وَإِنَّمَا امْتَنَعَ

مَنْ دُونَ بُرْهَانٍ وَلَا دَلِيلٍ
 وَلَمْ يُجِزْهُ الشَّرْعُ فِي التَّوْحِيدِ
 فِي كُلِّ حُكْمٍ ثَابِتٍ مَشْرُوعٍ
 فِي الْمِلَّةِ الْحَنِيفَةِ الْمُنِيرَةِ
 إِذْ ذَاكَ مَعْلُومٌ لِكُلِّ عَامٍ
 فَلَيْسَ لِلْجَهْلِ بِهِ مِنْ عُذْرِ
 فِي الشَّرْعِ مِنْ حُكْمٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ
 فِي كُلِّ مَا لِلْعَقْلِ مِنْ حُكْمٍ وَقَعَ

٧٤١ كَالْحُكْمِ أَيْضاً بِوُجُودِ الصَّانِعِ
٧٤٢ وَلَا زِمَ عَلَى الْفَقِيهِ الْمُجْتَهِدِ
٧٤٣ وَعِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ لِلْعِبَادَةِ
٧٤٤ وَقَلْدِ الْأَعْرَفِ فِي الْأَحْكَامِ

أَوْ بِالصِّفَاتِ بِالدَّلِيلِ الْقَاطِعِ
إِنْ وَسِعَ الْوَقْتُ لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ
خَوْفَ الْفَوَاتِ يَتْرُكُ اجْتِهَادَهُ
لِضَيْقِ وَقْتٍ لَا عَلَى الدَّوَامِ

(صِفَةُ الْمُفْتِيِّ وَالْمُسْتَفْتِيِّ)

٧٤٥ وَمَنْ يَكُنْ بِطُرُقِ الْأَحْكَامِ
٧٤٦ مِنَ الْكِتَابِ الْوَاضِحِ الْمُنِيرِ
٧٤٧ مَعَ عِلْمِهِ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ
٧٤٨ وَلَمْ يَكُنْ مُخَالِفَ الْإِجْمَاعِ
٧٤٩ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ عَيْنًا يُفْتِي
٧٥٠ فِي أَيِّ أَمْرٍ وَقَعَ لَا لَمْ يَقَعْ
٧٥١ إِنْ لَمْ يَكُنْ سِوَاهُ مُفْتٍ فِي الْبَلَدِ
٧٥٢ وَإِنْ يَكُنْ أَكْثَرَ مِنْ مُفْتٍ وَجَدَ
٧٥٣ فَالْفَرَضُ فِي الْإِفْتَاءِ عَلَى الْكِفَايَةِ
٧٥٤ وَشَرْطُ مُسْتَفْتٍ بَأَنَّ لَا يَسْأَلَا
٧٥٥ أَوْ غَيْرَ عَدْلٍ ظَاهِرٍ وَلَا وَرَعَ
٧٥٦ وَجَازَ الْإِسْتِفْتَاءَ لِلْمُسْقِلِ
٧٥٧ تَمَّتْ بِتَوْفِيقِ الْإِلَهِ الْمُنْعِمِ
٧٥٨ فِي عَامٍ ضَبَّ شَرَسٍ إِذَا انْقَضَى

فِي الشَّرْعِ مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ
أَحَاطَهَا عِلْمًا بِلَا قُصُورٍ
مَا فِيهَا مِنْ مَرْدُودٍ أَوْ مَقْبُولٍ
فَذَلِكَ الْمُفْتِي الطَّوِيلُ الْبَاعِ
فِي الدِّينِ شَرَعًا كُلٌّ مَنْ يَسْتَفْتِي
إِذْ لَمْ يَجِبْ فَوْرًا سِوَى مَا قَدْ وَقَعَ
مِمَّنْ لَدَى الْفَتَاىِ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
مُقَيَّدٌ بِمَذْهَبٍ أَوْ مُجْتَهِدٌ
وَقِيلَ إِنْ تَسَاوَتْ الدَّرَايَةُ
مَنْ لَيْسَ لِلْإِفْتَاءِ قَدْ تَأَهَّلَا
أَوْ غَيْرَ مَوْثُوقٍ بِهِ أَوْ مُبْتَدِعٍ
وَلَمْ يَجْزُ لِعَالِمٍ مُجْتَهِدٍ
هِدَايَةُ الْوُصُولِ فِي مُحَرَّمٍ
بِالْخَيْرِ بُشْرَى الْمُتَّقِينَ بِالرِّضَا

٧٥٩ آيَاتُهَا تَسْعُونَ^(١) مَعَ سَبْعِمِائَةٍ
 ٧٦٠ أَرْجُو بِهَا نَفْعِي وَنَفْعَ الطَّالِبِ
 ٧٦١ فَقَدْ دَنَتْ قُطُوفُهَا لِمَنْ جَنَى
 ٧٦٢ جَعَلْتُهَا مِنْ جُمْلَةِ الدُّخَائِرِ
 ٧٦٣ وَلَمْ أَبْرُ نَسَجَهَا مِنَ الْخَلَلِ
 ٧٦٤ وَلَا يُلَامُ الْمَرْءُ حَيْثُ اجْتَهَدَا
 ٧٦٥ مَا لَمْ يَكُنْ مُقْصِراً فِي عِلْمِهِ
 ٧٦٦ أَوْ سِئِ الْأَغْرَاضِ وَالْعَقِيدَةِ
 ٧٦٧ فَكُلُّ مَنْ يَرْكَبُ غَيْرَ مَرْكَبِهِ
 ٧٦٨ فَلْيَتْرِكِ الْمُسْلِمُ مَا لَمْ يَغْنِهِ
 ٧٦٩ وَلْيَحْفَظْ دَائِماً لِسَانَهُ
 ٧٧٠ فَإِنَّمَا بَلِيَّةُ الْإِنْسَانِ
 ٧٧١ وَاحْذَرِ أَخِي مَا عِشْتَ مِنْ ذَا الْحَسَدِ
 ٧٧٢ وَمَا مَحَلُّ نَظَرِ الرَّحْمَنِ
 ٧٧٣ فَتَسْأَلُ الرَّحْمَنَ حِفْظَ الْقَلْبِ
 ٧٧٤ لِأَنَّهُ الْمُضْغَةُ فِي أَضَلِّ الْجَسَدِ
 ٧٧٥ هَذَا وَأَرْجُو اللَّهَ يَجْزِي نَازِلَتَهُ
 ٧٧٦ وَأَنْ يُرِينَا الْحَقَّ حَقّاً وَاضِحاً
 ٧٧٧ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَظِيمِ الْمِنَّةِ

لِلْمُبْتَدِينَ بِالْأُصُولِ مُجْزِئَةً
 وَكُلُّ سَاعٍ مُخْلِصٍ وَكَاتِبٍ
 وَاتَّمَرَتْ لِطَالِبِ الْعِلْمِ الْمُنَى
 يَوْمَ الْحِسَابِ وَابْتِلَا السَّرَائِرِ
 فَقُلْ أَنْ يَسْلَمَ مِنْ عَيْبِ عَمَلٍ
 فِي نَفْعٍ مَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى
 أَوْ بِأَقْلًا فِي عَقْلِهِ وَفَهْمِهِ
 فَقَدْ سَعَى فِي قَطْعِهِ وَرِيدَهُ
 فَلْيَتَشَاطَرْ وَقُوعُ مَا يَحِلُّ بِهِ
 صِيَانَةً لِعَرْضِهِ وَدِينِهِ
 مِنْ كُلِّ مَا يُؤْذِي بِهِ إِخْوَانَهُ
 تَأْتِي لَهُ مِنْ فَلَاتَةِ اللُّسَانِ
 فَمَا اغْتَرَى قَلْبَ امْرِئٍ إِلَّا فَسَدَ
 فِي عَبْدِهِ حَقّاً سِوَى الْجَنَانِ
 مِنْ كُلِّ مَا يُوجِبُ سُخْطَ الرَّبِّ
 وَالْأَمْرُ النَّاهِي لَهُ كَمَا وَرَدَ
 خَيْراً كَمَا أَرْجُوهُ حُسْنَ الْخَاتِمَةِ
 فَضْلاً وَيَهْدِينَا لِنَعْمَلَ صَالِحاً
 كَاشِفِ كُلِّ كُورْبَةٍ وَمِخْنَةٍ

(١) الذي يظهر لي أنه حصل تحريف هنا فكانه أراد أن يكتب (آياتها ستون مع سبعمائة .) أو أن الأبيات ناقصة .

٧٧٨ ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعَ سَلَامِ اللَّهِ دَائِمَتَانِ بِدَوَامِ اللَّهِ
٧٧٩ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ
٧٨٠ وَكُلُّ مَنْ يَنْهَجِهِمْ قَدْ اقْتَفَى وَحَسْبُنَا اللَّهُ تَعَالَى وَكَفَى

قال شيخنا الفاضل السيد محمد عز الدين حفظه الله تعالى :

تم هذا الكتاب العظيم : تأليف : الأستاذ العلامة الشيخ أحمد بن محمد بن عوض العبادي صاحب التأليف العديدة النافعة ، فمن مؤلفاته هذا الكتاب في الأصول ، وهداية المريد في التوحيد ، وكتاب في سبب ضعف المسلمين وغير ذلك نظماً ونثراً ، متعنا الله بحياته : آمين .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	١٣
ترجمة المؤلف بقلم الشيخ محمد بن سالم اليماني	٥
مقدمة المنظومة	٩
الحد والرسم	١٠
فصل في العقل	١١
فصل في العلم	١١
الجهل وأنواعه	١٢
التكليف	١٣
الحكم وأنواعه	١٣
الحكم الشرعي	١٤
المستحب والمؤكد	١٥
الأحكام الوضعية	١٥
العزيمة والرخصة	١٦
الأداء والقضاء	١٦
لا تكليف إلا بالشرع	١٧
الحسن والقبيح	١٧

الموضوع	الصفحة
الكلام وأقسامه	١٨
الأمر والنهي	١٩
فصل الدليل	٢٠
مأخذُ الأصول	٢١
تقسيم اللفظ باعتبار وصفه	٢٢
المواد والعلل	٢٤
النسبُ الأربع	٢٥
المفضي إلى استحالة الوجود	٢٥
المعلومات الأربعة	٢٥
أحكام العام	٢٦
الخاص	٢٧
المطلق والمعيّد	٢٩
المجمل والمبين	٣٠
بيان السُّنة	٣١
أفعاله وتقريراته	٣٥
المنطوق والمفهوم	٣٥
النسخ	٣٨
الإجماع	٣٩
حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الرَّاجِحِ مِنَ الاحتمالات	٤١
القياس	٤١
أركان القياس	٤٢
ألقاب الجامع	٤٣

الموضوع	الصفحة
فصل	٤٣
الاستدلال	٤٥
ترتيب الأدلة	٤٥
التعارض	٤٦
القواعد المقتضية لفساد العلة	٤٧
الاجتهاد	٤٧
التقليد	٤٨
صفة المفتي والمستفتي	٤٩
الفهرس	